الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

معاهدتي لندن وانعكاساتها على الدولة العثمانية

1840 م / 1841 م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ.

تخصص: دولة عثمانية 1299 م / 1924 م

إعداد الطالبتين:

- خديجة فايجة
- مسعودة سعودي

إشراف الأستاذ:

- د.حكيم بن شيخ

السنة الجامعية: 2018م_2019م

شكر وتقدير

الحمد لله الذي هدانا لطريق الحق وجعلنا من المسلمين ووفقنا لإنجاز هذا البحث وأعاننا في البدء ويسر لنا الختام وكان لنا العون على مر الليالي والأيام فالحمد لله.

الى من ضحو بالغالي والنفيس من أجل جزائر حرة ومستقلة دون أن ننسى شهداء الطائرة العسكرية رحمهم الله

نتقدم بالشكر والتقدير للدكتور بن شيخ حكيم الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل ولم يبخل علينا بتوجيهاته وملاحظاته وعلى صبره معنا طول هذه السنة، نتمنى له المزيد من النجاح والتوفيق في حياته العلمية.

كما نشكر كل أساتذتنا الكرام الذين تواصلوا معنا طوال هذه السنوات وكانوا لنا القدوة في المثابرة في العمل وزيادة البحث العلمي و لم يبخلوا علينا بإعطائنا المعلومات،

دون أن ننسى طلبة التاريخ بجميع تخصصاتهم في جامعة المدية وإلى كل شخص

ساهم في إنجاز هذا العمل. شكرا لكم جزاكم لله عنا كل خير.

إهداء:

إلى منارة العلم والإمام المصطفى إلى سيد الخلق رسولنا الكريم سيدنا

***محمد عليه أفضل الصلاة و التسليم* .**

إلى الينبوع الذي لا يمل من العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها الحنون

إلى من كانت الجنة تحت أقدامها

والدتي العزيزة

إلى من سعى وشقي لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجلنا *والدي العزيز*

إلى من حبهم يجري في عروقي إلى إخوتي وأخواتي :حورية التي كانت بمثابة أبي الثاني ، فاطمة وزوجها وأولادها (أكرم، هاجر، يوسف ، رهف) رابح وزوجته أنيسة .

إلى من بدأت معي مشواري الدراسي في الجامعة وكانت أختي وصديقتي وكاتمة أسراري أختي حلومة .

إلى خطيبي الغالي أحمد وعائلته وبالأخص حفيظة

إلى كل أصدقائي وصديقاتي الأعزاء واحدا واحدا

إلى صديقتي الغالية التي لم تراها عيني لكنها تسكن قلبي مريم حفصاوي تمنياتي لها التوفيق في حياتها

إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات العلم إلى الدكتور بن شيخ حكيم الذي تحملني في هذا العمل وكان عونا لي حتى النهاية

.إلى كل الأساتذة الكرام .

خديجة

إهداء:

أهدي هذا العمل إلى والديا الكريمين

إلى من حملتني وهنا على وهن وقادتني إلى حيث أنا أمي الحبيبة .

إلى ابي الذي لم يبخل عليا بشيء وكان سندا لي طوال مشواري الدراسي

إلى إخوتي أخواتي وأولادهم، الى زوجي العزيز وابنتي الصغيرة

إلى زميلتي في هذا العمل خديجة وعائلتها الكريمة

إلى كل صديقاتي وزملاء الدراسة متمنية لهم التوفيق

إلى كل الاساتذة الكرام وخاصة الدكتور بن شيخ حكيم الذي كان مشرفا لنا في هذا العمل .

مسعودة

جدول المختصرات

رمز الكلمة	الكلمة
م	ميلادي
هـ	هجري
ق	قرن
ج	جزء
ط	طبعة
الع	العدد
المج	المجلد
تر	ترجمة
تق	تقديم
تقر	تقرير
تح	تحقيق
دب	دون بلد
دس	دون سنة

مقدمة

تعد الدولة العثمانية مركز الخلافة الإسلامية حيث حملت على عاتقها راية الدفاع عن الإسلام واهتم سلاطينها بتطوير البلاد على الصعيد العسكري والسياسي والاجتماعي، وتعتبر فترة حكم السلطان سليمان القانوني الحد الفاصل بين فترة الازدهار والتطور ، وفترة التراجع والانحدار ، وهكذا بدأت مظاهر الضعف والوهن والتفكك تأخذ طريقها للنيل من مركز وقوة الدولة العثمانية مع بداية القرن 19م ، الذي انعكس سلبا على تراجع قوتها السياسية والعسكرية ، مما أدى إلى ضعف السلاطين وانتشار الفساد والرشوة واختلت موازين القوى بينها وبين الدول الأوروبية . وبالتالي ظهر ما يسمى بحركات التحرر وازدياد الشعور القومي الذي تجسد في الثورات والتمردات التي عجزت عن اخمادها الدولة العثمانية ، مما جعلها محط أنظار الدول الأوروبية ، التي رغبت في السيطرة والاستيلاء على مناطق نفوذ أراضيها ، خاصة ذات الموقع الاستراتيجي حتى تقوم بتأمين خطوط وطرق تجارتها مع الشرق .

ولعل ما زاد من حدة التنافس والتدخل الأوروبي في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية بروز المسألة الشرقية التي ساعدت بدورها في ظهور المسألة المصرية ، وما قام به محمد علي باشا الذي يحظى بدعم مادي ومعنوي من قبل فرنسا، حيث أراد التوسع أكثر باستخدام قوته العسكرية واحتلال بلاد الشام وضمها إليه، وكذلك سيطرته على أجزاء من آسيا الصغرى وتهديد الكيان العثماني. أثار هذا غضب السلطان محمود الثاني على محمد علي باشا، وحدث بينهم خلاف أدى بالسلطان العثماني إلى الاستنجاد بالدول الأوروبية الكبرى لكبح جماح محمد علي باشا.

مارست الدول الأوروبية ضغوطا كبيرة على السلطان العثماني الذي اضطر للاستجابة إلى مطالبهم والقبول بشروطهم المبرمة لصالح الدول الاوروبية من أجل تحقيق مصالحها الخاصة من جهة ومن جهة اخرى تخوفها من قوة محمد علي باشا وظهور امبراطورية تكون أقوى تهدد مصالحهم.

أدركت الدول الأوروبية عقب تجدد المواجهات بين طرفي الصراع في مرحلته الثانية وهزيمة الجيش العثماني في معركة نصيبين "نزيب"، والنتائج السلبية التي قد يؤدي إليها هذا الأمر، وما يترتب عليه من الاخلال بموازين القوى العالمية، فأدركت بالضرورة الملحة لحل المشكلة من جذورها بتوجيه انذار إلى محمد علي باشا بالانسحاب من بلاد الشام والزامه بتنفيذ مضمونه، وهكذا أقاموا بإبرام عدة معاهدات لإيجاد حل للمسألة المصرية والقضاء على محمد علي من بينها معاهدتي لندن الاولى والثانية عام 1840-1841م على التوالي

دواعي اختيار الموضوع:

لقد وقع اختيارنا لموضوع معاهدتي لندن وتأثيراتهما على الدولة العثمانية لاعتبارات عدة نذكر منها:

– محاولة التعرف على الأوضاع العامة للدولة العثمانية مطلع القرن 19م، والأسباب التي أدت إلى ضعفها ، وذلك من خلال دراستنا للمسألة المصرية في عهد محمد علي باشا .

– الطريقة التي انتهجها محمد علي باشا وسياسته التوسعية في النصف الأول من القرن 19م، من خلال دراستنا للمسألة المصرية مع ابراز ردود أفعال الدول الأوروبية اتجاه هاته المسألة .

– التعرف على التسويات المتمثلة في معاهدتي لندن الأولى والثانية، التي قامت بها الدول الأوروبية مع الدولة العثمانية وانسحاب محمد علي باشا والأضرار التي خلفتها المسألة المصرية في الدولة العثمانية من خلال المعاهدتين .

– ومن الأسباب أيضا التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع هو شغفنا الكبير بهذا المجال (الدولة العثمانية).

أهمية الدراسة :

تكمن اهمية هذه الدراسة في كونها شكلت مرحلة من أهم مراحل التاريخ المصري الحديث أثناء فترة "محمد علي باشا" ، على خلاف الدولة العثمانية التي مسها الضعف والركود بسبب محمد علي باشا الذي دفعها غلى الاستنجاد بالدول الاوربية التي وقفت امام سياسته التوسعية من أجل تحقيق مصالحها واضعاف الدولة العثمانية اكثر وتقسيم أملاكها .

إن هذه الدراسة تحت عنوان: "معاهدتي لندن وتأثيرها على الدولة العثمانية 1840-1841م" أتت للإجابة على العديد من التساؤلات التي طرحتها الإشكالية التالية:

ما هو الدافع الذي أدى إلى إبرام معاهدتي لندن ؟ وكيف كان تأثيرها على الدولة العثمانية ؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية يجب التطرق إلى العديد من التساؤلات نذكر منها :

1/ كيف ظهرت المسألة المصرية ؟

2/ ماهي مواقف الدول الأوروبية من توغل محمد علي باشا على حساب الدولة العثمانية ؟

3/ ماهي الدوافع التي أدت إلى إبرام معاهدتي لندن وخضوع الدولة العثمانية للتفاوض مع الدول الأوروبية ؟

4/ ما هو الوضع الذي آلت إليه الدولة العثمانية بعد عقد معاهدتي لندن ؟

المنهج المتبع:

حتى نلم بالموضوع حاولنا تجميع المعطيات الخاصة به حيث قمنا بتسليط الضوء على أهم عناصر الموضوع واعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي الذي قام بوصف الحالة التي آلت إليها الدولة العثمانية جراء التمرد الذي قام به محمد علي باشا وانعقاد معاهدتي لندن الأولى والثانية بالإضافة إلى المنهج التحليلي وسرد الحقائق التاريخية وتحليلها تحليلا موضوعيا تتضح من خلاله المعطيات للوصول إلى الموضوع المراد دراسته .

الخطة المعتمدة للدراسة :

بالنسبة لموضوع الدراسة فقد قسمناه إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث و خاتمة . حيث تطرقنا في التمهيد إلى أوضاع الدولة العثمانية مطلع القرن 19م أبرزنا فيه مشكلة عجز الدولة العثمانية في إخماد الثورات والتمردات التي لحقت بها ، كالحركة الوهابية 1811-1816م والثورة اليونانية 1821م .

في المبحث الأول الذي جاء بعنوان المسألة المصرية 1831-1839م قسمناه إلى ثلاث مطالب:

في المطلب الاول: تحدثنا عن الحملة المصرية على بلاد الشام 1831-1833م ، وقيام محمد علي باشا بالتمرد على السلطان العثماني محمود الثاني ، ومحاولاته ضم بلاد الشام إليه .

أما المطلب الثاني: فقد تحدثنا عن مواقف الدول الأوربية من التدخل المصري حيث تخوفت الدول الأوروبية من بروز امبراطورية تهدد مصالحها وتسقط من مكانتها .

وفي المطلب الثالث: تطرقنا فيه إلى الصراع الأوروبي المصري حيث تناولنا فيه الحديث عن حرب الشام الثانية 1839م ومعركة نصيبين (نزيب) 1839م وموقف الدول الأوروبية من هذه الحرب

بالنسبة للمبحث الثاني فقد جاء بعنوان التسوية المصرية وانسحاب محمد علي باشا، قسمناه هو الآخر إلى ثلاثة مطالب :

في المطلب الأول تحدثنا عن معاهدة لندن الأولى 1840م وأهم أسبابها وشروطها ونتائجها، أما المطلب الثاني فقد تطرقنا إلى معاهدة لندن الثانية 1841م وفشل مخططات محمد علي باشا، حيث انسحب محمد علي وجيشه من بلاد الشام وقيام الباب العالي بفرمان سلطاني ينص على تسليم مصر إلى محمد علي باشا مدى حياته وعند وفاته تعود إلى الدولة العثمانية، وجاء أيضا في هذا المطلب عقد معاهدة لندن الثانية وأهم بنودها ونتائجها.

وفي المطلب الثالث: تحدثنا عن الأبعاد الاستراتيجية للمعاهدتين وتأثيرهما على مصر حيث تطرقنا إلى مركز مصر الدولي بعد عقد المعاهدتين وكذلك التدخلات الأوربية المصرية ، ثم أواخر حكم محمد علي باشا .

أما المبحث الثالث: فقد تطرقنا إلى التأثيرات التي لحقت الدولة العثمانية بعد عقد المعاهدتين حيث شملت عدة مجالات "استراتيجية ، عسكرية و سياسية " .

وفي الأخير أوردنا خاتمة تحتوي على النتائج المتحصل عليها خلال هذه الدراسة إضافة إلى مجموعة من الملاحق ، تتبعها القائمة البيبليوغرافية فالفهرس.

ومن أجل استفتاء جوانب الموضوع وتحليلها اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع المتوفرة في دور المكتبات الجامعية والوطنية والملاحظ أن مجمل الدراسات السابقة للموضوع كادت تنعدم وإن وجدت فقد امتازت بالعمومية والسطحية ، خاصة ما يخص المعاهدتين ، كما أنها لم تتناول كل العناصر المتعلقة بالموضوع وبحكم أهمية هذه الدراسة ارتأينا أن نأخذه بعين الاعتبار وإعطائه نصيبه من الدراسة المعمقة والبحث الأكاديمي .

ومن بين المصادر التي استعننا بها نذكر:

1/ كتاب **خطط الشام** للمؤلف **محمد كرد علي** جاء هذا الكتاب على شكل مقال في مجلة **المقتطف** يحمل 9 فصول نظرا لأهمية كل فصل منه ، سعى الكاتب إلى التوسع أكثر فقام بنشر كتاب يحمل ستة أجزاء تحت عنوان "خطط الشام" ، فاعتمدنا على الجزء الثالث الذي تحدث فيه عن العهد العثماني من سنة 1200هـ إلى سنة 1247هـ في بلاد الشام مركزا على الحكم المصري بجوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلاد الشام وطبعت هذه الأجزاء في مكتبة النوري بدمشق.

2/ أما المصدر الثاني تحت عنوان **عصر محمد علي** للمؤلف **عبد الرحمن الرافعي** الذي عكف على كتابة التاريخ المصري بداية بسلسلة **"تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر"**.

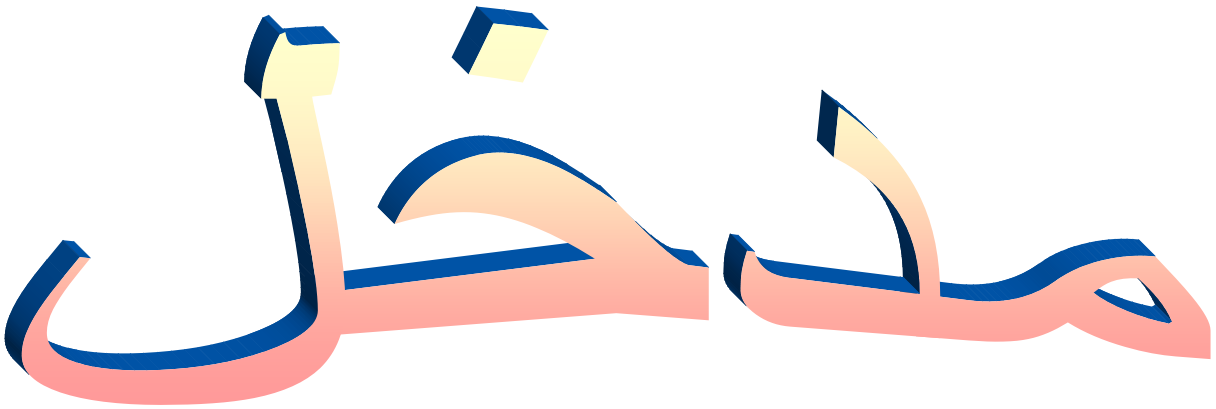
وهناك مصادر أخرى مثل "**تاريخ الدولة العلية العثمانية**" للمؤلف **فريد بك المحامي** وحققه احسان حقي، وكذلك كتاب **"محمد علي سيرته وأعماله وآثاره"** للمؤلف **"الياس الأيوبي"**.

كما اعتمدنا في دراستنا على أهم المراجع منها **"المواجهة الأوروبية المصرية في عهد محمد علي"** للمؤلف **"محمد عبد الستار البدري"** وهو عنوان أطروحته وقد تناول بشكل معمق أهمية نظام الامن الدولي وكيف تأثر بالمسألة المصرية في النصف الأول من القرن 19م.

وكذلك اعتمدنا على مرجع للمؤلف **"جمال محمود حجر"** تحت عنوان القوى الكبرى والشرق الأوسط في القرنين التاسع عشر والعشرين ، طبع في دار المعرفة الجامعة بالإسكندرية سنة 1989م.

الصعوبات :

خلال بحثنا واجهتنا جملة من الصعوبات كان أهمها قلة المصادر والمراجع خاصة المتعلقة بالمبحث الثاني التي تتحدث عن المعاهدتين، وكذلك عدم التمكن من الحصول على المراجع والمصادر الأجنبية نظرا لصعوبتها وبخاصة منها التركية، هذا ما جعلنا نعتمد على بعض المراجع والمصادر العربية المتوفرة بالإضافة إلى صعوبة التنقل إلى المكتبات الوطنية والمراكز الأكاديمية المتخصصة بمجال البحوث العلمية التاريخية.



الأوضاع العامة للدولة العثمانية مطلع القرن 19

1- أبرز المواجهات التي وقفت في وجه التوسع العثماني خلال القرن التاسع عشر 19م .

أ الحركة الوهابية:

ظهر عجز الدولة العثمانية منذ أوائل القرن التاسع عشر في إخماد الثورات التي قامت في وجهها، فاستنجدت بولاتها لإخمادها، ومن هذه الثورات التي قضت على مطامع الدولة، الحركة الوهابية[1] والثورة اليونانية حيث حققت الدعوة الوهابية نجاحا في نجد واحتضنها أمير الدرعية محمد بن سعود، وتجاوزاتها إلى بعض أنحاء الحجاز[2] واليمن وعسير وأطراف والعراق وبلاد الشام واستولى الوهابيون على مكة والطائف والمدينة المنورة حتى بدا خطرها واضحا على الوجود العثماني في أماكن انتشارها[3].

تعتبر الدعوة الوهابية أول حركة إصلاحية سلفية في العصر الحديث كما أنها أولى الحركات الإصلاحية التجديدية التي ظهرت في الدولة العثمانية وستتلوها حركات إصلاحية أخرى تنبثق في أجزاء أخرى من العالم الإسلامي[4].

عندما أدركت الدولة العثمانية خطورة الحركة الانفصالية وقع اختيارها على محمد علي باشا[5] لمساعدتها ، فأعد حملة عسكرية بقيادة إبنه احمد طوسون إلا أنهم انهزموا في معركة واد الصفراء ولكنه أعاد الهجوم مرة أخرى على الوهابيين الذين انتصروا للمرة الثانية، وهنا قرر محمد علي باشا السير بنفسه

---

[1] الحركة الوهابية: هي مصطلح أطلق على أتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وهي في أساسها حركة دينية دعت إلى نبذ البدع والخرافات والعودة إلى عقيدة التوحيد الصافية والإسلام الصحيح، أنظر: علي محمد محمد الصابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، بيروت، 2006، ص 388.

[2] الحجاز: يقع في شبه الجزيرة العربية انفردت دون سائر الولايات العثمانية بعدة امتيازات، لأنها تقيم الأماكن المقدسة الإسلامية، ومن بين هذه الامتيازات عدم تقديمه أي مال للخزينة السلطانية بل على العكس كان يرسل إليه كل عام (الصرة) وهي اعتمادات مالية ضخمة من حصيلة الأوقاف مخصصة للحرمين الشريفين وفقراء مكة المكرمة والمدينة المنورة ، كما كان سكان الحجاز معفيين من الضرائب الشخصية والعقارية ، كما قدموا الولاء للدولة العثمانية في عهد السلطان سليم الأول ، أنظر: عيد الرحمان عبد الرحيم الدولة السعودية الأولى (1754م-1818م) ، ط3 القاهرة ، 1979م، ص 119.

[3] _رافق عبد الكريم، العرب والعثمانيون (1516م-1922م) مكتبة دمشق للنشر ، سوريا ، ص 341.

[4] _عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي الحديث والمعاصر (1516-1922م) ، دط، دار النهضة العربية ، بيروت، ص ص 211-212.

[5] محمد علي باشا : 1769-1849م، كان واليا على مصر 1805- 1845م مؤسس الأسرة العلوية وكذلك مؤسس النهضة المصرية الحديثة، ساعد السلطان محمود الثاني في حربه ضد الثائرين اليونان ، خلفه في الحكم ابنه ابراهيم باشا ، أنظر: منير البعليكي ، معجم اعلام المورد، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1992، ص 420.

إلى الحجاز لمتابعة القتال والقضاء على الوهابيين وبسط نفوذه في شبه الجزيرة العربية وبالفعل تمكن من الوصول إلى الدرعية والقضاء على الوهابية ، بعد الدخول في مفاوضات مع عبد الله بن سعود حيث اتفق الطرفان على تسليم الدرعية إلى الجيش المصري وتقديم الولاء للسلطان العثماني وكان ذلك في 05 سبتمبر 1816م[1].

لقد هزت الدعوة الوهابية الركود الذي أصاب العالم العربي والإسلامي ووفرت نموذجا لما تلاها من دعوات إصلاحية.[2]

تعتبر دعوة محمد بن عبد الوهاب[3] أول تحدي وخروج على سيادة الدولة العثمانية، في الوقت نفسه الذي كانت تلك الدولة تعاني فيه من الهزيمة والإذلال على يد أعدائها المسحيين.[4]

ب الثورة اليونانية 1821/02/12:

بدأت الثورة اليونانية في 12 صبيحة يوم دافئ من أيام الشتاء 1821م حيث كانت بلاد اليونان حتى أوائل القرن 19م جزءا من السلطنة العثمانية، يحكمها ولات من الأتراك، استوطن غالبيتهم منطقة المورة وجزر بحر ايجة، حيث كانوا منتشرين في كافة أنحاء أراضي الدولة، بقي الوضع على حاله حتى ظهرت بوادر الثورة ضد الحكم العثماني.[5]

ومن أسباب هذه الثورة نذكر:

- رغبة الشعب اليوناني المسيحي في التحرر والاستقلال من الحكم العثماني الإسلامي.

---

[1]_عمر عبد العزيز عمر، مرجع سابق، ص 211.

[2]_فايزة سيفون، هاجر فقير، سياسة بريطانيا اتجاه الدولة العثمانية خلال القرنيين 18-19م مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف د بن شيخ حكيم ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم العلوم الإنسانية، جامعة المدية، 2014، 2015م، ص ص 24-25.

[3]_محمد بن عبد الوهاب : 1703-1791م، هو زعيم الحركة الوهابية، نشأ في بلدة العيينة بنجد تلقى تعليمه الأول بها، ثم سافر إلى المدينة ليتم تعلمه فيها، أنظر: أحمد أمين ، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1979، ص 15.

[4]_عمر عبد العزيز عمر، مرجع سابق، ص 220.

[5]_يلماز أزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، تر، عدنان محمد سلمان، مر، تن، محمود الأنصاري، مج1، منشورات مؤسسة الفصيل للتمويل، اسطنبول، 1988م، ص 671.

- الاستياء العام في اليونان من ظلم وقسوة الحكام العثمانيين ومن الضرائب الباهظة المفروضة عليهم وطريقة جبايتها القاسية.[1]
- ازدياد الوعي القومي لدى اليونانيين حيث ظهرت جمعيات قومية ساعدت في انتشار الوعي والثقافة بين أبناء الشعب اليوناني.
- تأثرهم بمبادئ الثورة الفرنسية.
- تشجيع روسيا لليونانيين وتقديمها الدعم المادي والمعنوي وتحريضهم للقيام بثورة ضد الدولة العثمانية.[2]
- كانت هذه الثورة نتيجة استعدادات طويلة الأمد ألقت بذورها كاترينا الثانية[3] في الحرب الروسية-العثمانية عام 1768م، لكن العصيان الذي قام به المانتيون في مورا لم يحقق أي نتيجة، لإخماده فورا وبشكل حاسم على يد محسن زاده محمد باشا، ونتيجة ذلك تم التخطيط لقيام ثورة في جميع المناطق بدلا من قيامها في منطقة واحدة.[4]

حيث مرت هذه الثورة بثلاث مراحل :

1- مرحلة النجاح المحلي من 1821م- 1825م.

2- مرحلة الأزمات الناتجة عن التدخل المصري 1825م- 1827م.

3- مرحلة التدخل الأوروبي واعتراف الدولة العثمانية بانفصال اليونان 1827م-1830م[5].

---

[1]- محمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة ، ط3، دار النفائس ، بيروت لبنان، 2013م، ص 337.

[2]- نفسه، ص 349.

[3] كاترينا الثانية: هي بنت البرنس (انهلت زريست) الألماني ، ولدت سنة 1729م وتزوجت بالأمير الألماني الذي عينته الامبراطورة اليزابت وارثا لها في الملك ، ثم لما تولى زوجها الملك باسم بطرس الثالث استمالت كاترينا أهالي روسيا إليها وعزلته في 1762م، بعد موته توجت امبراطورة لروسيا واشتهرت بالسير على خطة بطرس الأكبر، فاستولت على بلاد القرم ، واقتسمت مملكة بولونيا مع النمسا وبروسيا ، توفيت سنة 1797م . انظر : فريد بك المحامي ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، تح ، احسان حقي ، دار النفائس، ط1 ، بيروت 1981، ص 342.

[4]- يلماز أزتونا، مرجع سابق، ص 671.

[5]- محمد سهيل طقوش، مرجع سابق، ص 338.

ج- معركة نافرين 1827م:

قوبل اخماد الثورة اليونانية بالإستياء في أوربا حيث وقعت الدول العظمى بريطانيا، فرنسا، روسيا فيما بينها على اتفاقية لندن 06 جويلية 1827 وقرروا الضغط على الباب العالي[1] لصالح اليونان ، كانوا يريدون تأسيس إمارة يونانية مستقلة ذاتيا مرتبطة بالباب العالي.[2]

اتحدت كل من الأساطيل البريطانية والفرنسية والروسية تحت قيادة الأميرال الانجليزي ودخلت البحر اليوناني للضغط على تركيا في قضية الاستقلال الذاتي لليونان، التي كانت ترفض بتاتا الاستقلال الذاتي حتى لا تصبح اليونان نموذجا تمتثل به الدول البلقانية الأخرى[3].

أمام هذا الرفض العثماني بجلاء اليونان منحت معاهدة لندن سنة 1827 م مصر من التواجد العسكري في النظام الأوروبي فأبى محمد علي باشا الانسحاب فأصبحت المواجهة بين القوات المتحالفة و القوات العثمانية المصرية لا نقاش فيها[4] . لأن هذه القضية أثرت على التوازن الدولي من جهة، ووضع حد للقوات المصرية قبل أن يستفحل أمرها في البحر المتوسط من جهة أخرى.[5]

اتفقت الدول الأوروبية على إرسال أساطيلهم إلى المياه اليونانية لتأييد مطالبهم بقوة ، ولمنع السفن العثمانية المصرية من الوصول إلى الشواطئ اليونانية في 20 أكتوبر 1827م ، حيث دخلت القوات المتحالفة في خليج نافارين مما أدى إلى الاشتباك مع الأسطولين العثماني والمصري وتحقيق النصر عليها.[6]

---

[1]_الباب العالي، هو مقر الحكم في الدولة العثمانية أول من أنشأه السلطان محمد الفاتح، وأصبح فيما بعد يطلق عليه مقر الصدر الأعظم كانت له أهمية كبيرة خاصة خلال القرن 19م، وعلى وجه الخصوص في عهدي السلطان عبد العزيز والسلطان عبد الحميد الثاني ، أنظر: سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، تر، عبد الرزاق حسن بركات، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض 2000م، ص 49.

[2]_يلماز أزتونا، تاريخ الدولة العثمانية ،تر عدنان محمود سلمان، مر محمود الأنصاري، المج 2، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل ،استنبول ، 1990، ص ص 09-10.

[3]_فايزة سيفون، هاجر فقير، مرجع سابق، ص 26.

[4]_محمد عبد الستار بدري، المواجهة المصرية الأوربية في عصر محمد علي، ط1، دار الشروق، القاهرة ، 1422هـ، 2001م.

[5]_صفية زوليخة، خديجة حسناوي، المواجهة الأوربية المصرية في عهد محمد علي 1220-1265هـ/ 1805-1849م، مذكرة لنيل لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف: نادية طرشون ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم العلوم الإنسانية، جامعة المدية، 2015،2016م، ص 48.

[6]_محمود شاكر حميد، رد الفعل البريطاني تجاه محاولات التدخل الروسي في الثورة اليونانية 1821-1889م، مجلة آداب البصرة 45، 45، 2008، ص 261.

في معركة نافارين[1] الشهيرة حيث انهزمت القوات المصرية التي خسرت فيها جميع مراكبها وجيشها الذي تراوح بين ثلاثة آلاف قتيل ،وهذا دال على غياب إبراهيم باشا في المعركة وأخذ الضباط الأقوياء معه، وبقي الجنود العرب يواجهون هذه القوة الأوروبية[2] ، بالرغم من خروج مصر من هذه المواجهة الحاسمة منهزمة أمام التحالفات الأوروبية إلا أنها كسبت لنفسها مركزا دوليا لا تنازع فيه. كما أن محمد علي باشا لم يعد واليا تابعا للسلطان العثماني وإنما أصبح منافسا له وذلك لأنه تحالف مع الحلفاء بطلب منهم دون مشاورة الدولة العثمانية خاصة بعدما هددته بريطانيا بضرب الإسكندرية إذ لم ينسحب من المورة.[3]

بعد كل هذا أدرك محمد علي باشا والي مصر أن لا عمل بدون موافقة بريطانيا فعقد معها معاهدة في 6 أوت 1828م نصت على إجلاء القوات المصرية من بلاد اليونان بالشروط التالية:

- إعادة الأسرى اليونانيين لوطنهم.
- يتعهد الأميرال الانجليزي بإعادة الأسرى المصريين وإعادة القلاع البحرية المصرية التي سلبت أثناء المعركة.
- إخلاء القوات المصرية لبلاد اليونان على أن يتولى محمد علي باشا نقلهم، وبمقتضى هذه المعاهدة بدأ الانسحاب المصري من اليونان إلى غاية اكتوبر1827م كما انسحبت القوات العثمانية، فأصبح محمد علي باشا يفكر في ولايته ولا يهمه أمر السلطان وهذا يظهر من خلال انسحابه من اليونان.[4]

ثم أنه من بين الآثار المترتبة عن ذلك هو أن مرحلة الضعف التي كانت سائدة في الدولة العثمانية قد لقت ذروتها حيث أن معظم الحروب التي ستقودها لاحقا سوف تنهزم فيها وهذا ما سيزيد من التدخل الأوروبي في شؤونها والتنافس على انقسام أملاكها[5].

---

[1] _نافارين : مدينة ببلاد اليونان ، أنظر فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار الجيل، بيروت، ص 231م.

[2] _حمد شاكر حميد، مرجع سابق، ص 261.

[3] _السيد فرج، حروب محمد علي، مكتبة التوكل بالمحامين ،دب، 1999م، ص ص 116، 117.

[4] _صفية زوليخة ، خديجة حسناوي،مرجع سابق ، ص 49 .

[5] _فايزة سيفون ،هاجر فقير ،مرجع سابق ، ص 44.

الحرب مع روسيا 1827– 1829م:

بعد الواقعة الخيرية أصبحت الإمبراطورية العثمانية الواسعة مترامية الأطراف بلا جيش يدافع عنها، والآن أصبحت بدون أسطول حيث أعلنت روسيا الحرب على تركيا في 26 /4/ 1828م وكان قد مضى على مصالحة بوخارست 15 سنة.

اجتاز الروس ودخلوا الأراضي العثمانية في 8 /5 /1828م وهجموا كذلك من قفقاسيا حيث بدأوا بمحاصرة أنابا Anapa* ، سار مشير آغا حسين باشا من اسطنبول في 24 أيار، للمحاربة بأفواج المتطوعين اختياريا ،ولم يكن لديه إلا القليل من الجند الحديث . وفي11 حزيران احتل الروس أنابا، وفي 15 تموز احتلوا قارص، وانتصروا في الشرق كذلك، وأخرجوا العثمانية من سواحل البحر الأسود الشرقية، وفي البلقان احتلوا رومانيا ودوبروجه.[1]

عند بدء الحرب الروسية أنزلت فرنسا بقيادة الجنرال ميسون Maison فرقة من نافرين إلى مورا. احتل الفرنسيين مورا وأعطوها لليونانيين حيث اضطر الباب العالي إلى قبول معاهدة لندن 15 /8/ 1829م التي تم الاتفاق فيها على إمارة يونانية تتألف من مورا وجزر كيكلاء التابعة لتركيا، حيث يسدد الباب العالي ضريبة سنوية قدرها 375000 قطعة ذهبية.[2]

وفي 1829/09/15م ومع تكبد العثمانيين الخسائر المتلاحقة قرر السلطان العثماني البحث عن السلام ثم توقيع معاهدة أدرنه مع روسيا المتكونة من 18 مادة حيث أعطت لروسيا معظم الساحل الشرقي للبحر الأسود و مدخل الدانوب ،كما اعترضت الدولة العثمانية بسيادة روسيا على أجزاء من شمال غرب أرمينيا ، وتضمنت هذه المعاهدة أيضا إخلاء الأراضي المحتلة الأخرى وزيادة الحكم الذاتي بالإمارات بغداد، أفلاق، صربيا وأن تدفع تركيا لروسيا غرامات حرب قدرت من حوالي 5 إلى 11 مليون قطعة ذهبية.[3]

ترك الاحتلال الروسي ذكريات مريرة في رومانيا، وسيكون تعاون اليونان الأرثوذكسية بعد الآن مع بريطانيا وفرنسا وليس مع روسيا.

---

* أنابا : قلعة عثمانية تقع على مسافة 50 كلم من قرم في مصب نهر كوبان، انظر يلماز أزتونا، مصدر سابق، ص 11.

[1] _نفسه، ص 11.

[2] _نفسه ، المج2، ص 12

[3] _محمد سهيل طقوش ، مرجع سابق، ص ص 349-350

ألغت معاهدة بخارست شروط معاهدة لندن التي عقدت قبل سنة، حيث تأسست الدولة اليونانية ومنحت استقلالا كاملا، حيث كانت أول دولة مستقلة انفصلت عن الدولة العثمانية في البلقان، تقدر مساحتها 49424 كلم2 وتعداد سكانها 1100000 نسمة.[1]

[1] _يلماز ازتونا، مصدر سابق، ص 13.

المبحث الأول

المسألة المصرية 1831-1839

المطلب الأول: الحملة المصرية على بلاد الشام 1246-1248/1831-1833 م.

أسباب الحملة:

لقد راود محمد علي باشا منذ عشرينات القرن التاسع عشر فكرة ضم بلاد الشام إلى مصر فقد كان دائم التدخل في شؤونها الداخلية كما أن الظروف كانت ملائمة وبذلك أصبح يخطط للاستلاء عليها ويعود ذلك لعدة عوامل أهمها:

أ-العوامل الاستراتيجية:

إن حرب الشام يصح اعتبارها حربا دفاعية وحربا هجومية، دفاعية كونها أن محمد علي يعلم أن تركيا لا تسعى لاسترداد مركزها في مصر ما وجدت سبيلا في ذلك، أما هجومية فكان الغرض منها التوسع في الفتح، ومحمد علي باشا كان يطمح إلى ضم سوريا منذ 1810م، وكان يأمل إلى أن يصل إلى حكمها بموافقة السلطان.[1]

فقد رأى باستلائه على الشام سيؤمن حدود مصر التي يراها المستشرقون أنها تمتد إلى جبال طوروس لا صحراء سيناء.

لقد أكد محمد علي باشا على هذا الأمر لمبعوثه في اسطنبول عندما كتب يخبره " ... بان الشام ضرورة ملحة للأمن المصري" .[2]

ب- العوامل الاقتصادية:

لم تكن النظرة الاقتصادية للشام تقل عن مثيلتها الاستراتيجية وخاصة أن محمد علي له اتجاهاته المعينة في هذا المجال، وسياسته التي تطلبت استغلال موارد الشام لخدمة أغراضه، فقد كان في حاجة إلى الموارد الخام لارتباطها بالصناعة، ونظرا للعلاقة التي كانت بينه وبين المسؤولين في تلك المنطقة أمدته بما رغب فيه، فحصل على الفحم الحجري من جبل لبنان[3] وفضلا عما تتمتع به الشام من مزايا اقتصادية أهمها وجود الفحم والنحاس والحديد، وغذاها بالحرير ومنسوجاتها ، وزيت الزيتون ومنتجاته من ما تحتاجه مصر[4].

---

[1] _عبد الرحمان الرافعي، عصر محمد علي، ط5، دار المعارف ، القاهرة ، 1989م، ص ص 217-218.

[2] _محمد عبد الستار البدري، مرجع سابق، ص ص 94 95.

[3] _لطيفة محمد سالم، "**الحكم المصري في الشام 1831م، 1841م**،" القاهرة 1990م، ص 20.

[4] _أحمد طربين، تاريخ المشرق العربي المعاصر، المطبعة الجديدة، دمشق، 1986، ص93 .

ج- العوامل العسكرية:

لقد كانت الرغبة الملحة من محمد علي باشا في تحقيق طموحه لضم المزيد من البلاد العربية إليه عن طريق الحروب ليصل إلى هدف المنشود، وخاصة أن رجال الشام ذو تكوين يلاءم الطبيعة الحربية فيقول: " من جبال لبنان أجند جنودي فأدرب منهم جيشا كبيرا ولا أقف به إلا على ضفاف دجلة وفرات"[1].

لقد فرضت طبيعة التوازن الأوروبي على روسيا البحث عن أفضل البدائل فركزت جهودها على محاولة منع مرور السفن الحربية الأجنبية من المضائق التركية إلى البحر الأسود.[2]

اتخذ محمد علي باشا حاجزا يقي مصر من الضربات العثمانية في المستقبل من جهة، وإنشاء دولة عربية عربية، أو قيام سلطنة إسلامية قوية من جهة أخرى، كما أن بسط نفوذه على هذه البلاد سيمكنه من تجنيد جيش من سكانها فيزداد بذلك عدد افراد جيشه.[3]

إضافة إلى ذلك فإن الأوضاع الإقليمية والدولية قد شجعت محمد علي باشا على القيام بمشروعه التوسعي في سوريا وذلك لعدة أسباب نذكر منها:

- أصبح النظام الأوروبي غير متجانس وهو ما سيجعل من تشغيل آليات توازن القوة ضد مصر كما حدث أثناء حرب المورة أمرا محفوفا بالمخاطر.
- وجود حليف أوروبي قوي يساند مصر بفضل العلاقة المتميزة بين مصر وفرنسا والتي سمحت لمصر بالاعتماد على فرنسا في دعم وموازنة أي دور روسي أو بريطاني محتمل ضدها.
- في حالة ما إذا حاولت روسيا التدخل لمساندة الدولة العثمانية فان الدول الكبرى سيكون رد فعلها عنيف للغاية وهذا ما سيؤدي إلى حالة من التخبط السياسي، يمكن لمصر الاستفادة منها في فرض الأمر الواقع للاستيلاء على سوريا وإنهاء الأزمة بأسرع وقت ممكن.[4]

كل هذه الأسباب لم يتبقى أمام محمد علي باشا سوى القيام بإرسال حملته إلى عكا بقيادة ابنه إبراهيم باشا.[5]

---

[1]_لطيفة محمد سالم، مرجع سابق، ص ص21-22.

[2]_محمد عبد الستار البدري، مرجع سابق، ص 103 .

[3]_محمد سهيل طقوش، مرجع سابق ، ص ص 349، 350.

[4]_محمد عبد الستار البدري، مرجع سابق، ص104.

[5]_شوقي عطا الله الجمل وعبد الرزاق إبراهيم عبد الله، تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص176.

المطلب الثاني: مواقف الدول الأوروبية من التدخل المصري

أ-المواقف الأولية:

كما هو واضح فان الدول الأوروبية كانت منشغلة بالأحداث في القارة الأوروبية ولكن كل هذه الدول كانت ملتزمة بمبدأ موحد لا تحيد عنه، وهو الإبقاء على الدولة العثمانية ككيان سياسي وبالتالي لم تنظر هذه الدول للحرب المصرية العثمانية على أنها مجرد ثورة داخلية أو حرب أهلية، بل نظرت لها على أنها حرب ضروس بدأت تشكك في استمرارية الدولة العثمانية ككيان سياسي فعال في التوازن الأوروبي لاسيما بعد توغل إبراهيم باشا* داخل الأناضول إلا أن وصل إلى قونية، التي تقع على بعد مسافة قصيرة من الأستانة، وعلى الرغم من ذلك فان النظام الأوربي لم يكن مستعدا لتحريك آليات توازن القوى لضمان العمل الأوربي المشترك ضد مصر لحماية الدولة العثمانية.[1]

ربما لم تكن انجلترا ترى في ثورة محمد علي اعتداء على وحدة الإمبراطورية العثمانية ومن ثم فإنها تعاملت مع هذه الثورة باعتبارها تمردا عاديا، بالإضافة إلى ذلك فقد كانت انجلترا في النصف الأول من ثلاثينات القرن التاسع عشر ميلادي عاقدة العزم على إقامة علاقات ودية مع باشا مصر، وفتح طريق أكثر قربا إلى الهند عبر أراضي ما بين النهرين ومصر هذا من جهة[2]، ومن جهة أخرى لإشغال حكومتها بتمرير قانون الإصلاح البرلماني، فضلا عن أحداث البرتغال وبلجيكا، لذلك ترددت

* ابراهيم باشا1785-1848م: قائد عسكري مصري، حاكم مصر 1848م الإبن الأكبر لمحمد علي ولد في قولة و جاء مصر في السنة التي تولى أبوه حكمها في 1805 ، عين دفتر دار سنة 1807م حيث اشرف على مسح الأراضي الزراعية، ويعتبر المؤسس الفعلي للجيش المصري ونقد سياسة أبيه في بنائه كالاستعانة بالخبرة الأوروبية، كان يعرف الفارسية والتركية والعربية، قائدا للحملة المصرية ضد الوهابين 1816-1819م قائد الجيش المصري ضد الثوار اليونانيين المطالبين بالاستقلال عن تركيا فقضى على ثورتهم 1825-1828م حارب الأتراك ففتح فلسطين والشام ووصل إلى كوتاهية 1831-1833، انتصر على الأتراك في 1839م في معركة نصيبين، تولى حكم مصر في ابريل 1848 م بسبب عجز أبيه، توفي في نوفمبر 1848م، أنضر: عبد الوهاب الكيالي موسوعة السياسة، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دب، 1985 م، ص.ص 17-18.

[1] _محمد عبد الستار البدري، مرجع سابق، ص105.

[2] _أنيل ألكسندر، وفنادولينا، "**الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية**"، تر، أنور محمد إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، 1999، ص30.

حكومة غراي في مساعدة العثمانيين وقد نصحت وزير خارجيتها بالمرسترون* Lord plamestron بعدم التدخل وبذلك تخلت انجلترا مؤقتا عن سياستها التقليدية لحماية أملاك الدولة العثمانية.

وبالتالي لم يكن من مصلحة انجلترا في المراحل الأولى من الصراع العثماني المصري اتخاذ موقفا محددا ولهذا لم تستجب لتقديم المساعدة للسلطان من اجل عقد تحالف ذو طابع دفاعي، على أن تتحمل الدولة العثمانية تكاليفها العسكرية وتنازلاتها التجارية لصالح انجلترا أو بذلك تركت القوى تتصارع إلى حين ترى الفرصة المناسبة للتدخل.[1]

كانت الدول الأوربية الكبرى تراقب من بعيد تطور هذه الأزمة فإنجلترا كانت مشغولة بالمسألة البلجيكية والإصلاحات الداخلية، كما أن ساستها كانوا أقرب إلى التردد في اختيار الموقف الذي يخدم سياسة بلدها، لذلك لم يعطوا الأهمية اللازمة للأزمة المصرية، وخاصة أنهم رفضوا طلب السلطان بمد يد المساعدة وكان موقفهم هذا أقرب إلى مصالح محمد علي باشا منه إلى مصالح السلطان[2] .

أما فرنسا فكانت تشجع محمد علي باشا في سياسته التوسعية لأن هذا الأخير لم يكن هدفه وراثة الدولة العثمانية وإنما الاحتفاظ بالشام فقط[3]، ووقفت كل من النمسا وبروسيا على الحياد، لذلك قررت روسيا استغلال الموقف الدولي من المشكلة المصرية وقامت بتحريك دبلوماسي منفرد، فأرسلت أحد قادتها وهو موراقيق لمهمة دبلوماسية إلى كل من اسطنبول والإسكندرية ليعرض على السلطان مساعدة بلاده وإقناع محمد علي باشا بأن يتوقف في زحفه عند قونية.[4]

---

* _بالمسترون هنري جون تميل الفايكاونت بالمسترون ، ولد عام 1784م درس في مدينة هارو ثم ذهب إلى جامعة ادنبرة لدراسة الفلسفة عام 1800م أصبح عضو في البرلمان عام 1807م ثم وزير للخارجية 1835 -1841م ، ثم وزير للداخلية من 1852-1855م ورئيسا للوزراء 1855- 1858 ، ومرة ثانية 1859-1865م توفي عام 1865م أنظر ، سامي صالح محمد ، الصراع البريطاني الفرنسي على مشروع قناة السويس 1854-1869م ، اطروحة دكتوراه جامعة بغداد كلية الأداب 2006م ، ص54.

[1] _حسن الضيفة، "**دولة محمد علي والغرب الاستحواذ والاستقلال**"، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت 2002م، ص.ص167-168.

[2] _محمد سهيل طقوش، مرجع سابق، ص 354.

[3] _محمد عبد الستار البدري، مرجع سابق، ص 106.

[4] _محمد سهيل طقوش، نفسه ، ص 355.

لقد كان الخطر الأكبر من وجهة نظر الدول الأوربية هو الأطماع الروسية فهي الأطماع التي قد تؤدي إلى قيام روسيا بوراثة الدول العثمانية في حالة تعرض هذه الأخيرة لهزة قوية كالهزة المصرية، أو من خلال وضع الدولة العثمانية تحت الوصاية السياسية الروسية، وهو ما لم يكن مقبولا للقوى الأوربية الأخرى، فقد كانت السياسة الروسية ترمي إلى جر السلطان العثماني إلى الفساد غير المدعومين بقوة السلاح، واستمرت في إقناع السلطان غير المدعومين بقوة السلاح واستمرت في إقناع السلطان بعد التسليم مطالب محمد علي في سوريا.

بينما كانت الدول الأوروبية الكبرى تدرس الخيارات المتاحة أمامها لمواجهة الأزمة بين محمد علي السلطان العثماني والتحرك الدبلوماسي الروسي جاءت معركة قونية[1] وهنا بدأت القوات العثمانية بالتقدم في المواجهة حتى اقتربت من الجيش المصري على مسافة 600 متر وأخذت القوات العثمانية تطلق مدافعها ولا يرد المصريون عليهم، حيث كان إبراهيم باشا يراقب خطوات العثمانيين وحدد مواقع مدافعهم من خلال التنصت إلى ضربها[2] وهنا كانت المواجهة بين القوات العثمانية والمصرية لتضع كل الدول الأوروبية أمام خيارات صعبة لكفالة التوازن الأمني الأوروبي فقد بينت هذه المعركة عبقرية الجندي المصري والقيادة الرشيدة لإبراهيم باشا حيث استطاع هذا الجيش هزيمة القوات العثمانية مرة أخرى.

تعتبر معركة قونية فاصلة لكل القوتين "المصرية والعثمانية" فمنذ نشأة الدولة العثمانية لم تستطع أية قوة هزيمتها في عقر دارها مثلما فعلت مصر[3].

ب. تغيير المواقف البريطانية والفرنسية اتجاه التدخل الروسي:

هنا تغيرت مواقف الدول الأوروبية اتجاه المسألة السورية وهذا ابتداء من سنة 1833م على إثر التدخل الروسي الذي قلب موازين القوى الأوروبية، وهذا ما أدى إلى تخوف فرنسا من هذا التدخل الروسي فقررت كل من فرنسا وبريطانيا كبح طموح محمد علي باشا، حيث كانت فرنسا تسعى إلى تسوية الخلاف القائم بينها وبين السلطان فأرسل هذا الأخير بإيعاز من السفارة الفرنسية في اسطنبول

[1]_محمد عبد الستار البدري ، نفسه ، ص ص 107-108-109.

[2]_محمد عبد الفتاح أبو الفصل، "**الصحوة المصرية في عهد محمد علي**"، المجلس الأعلى للثقافة، د ب، 1998، ص 184.

[3]_محمد عبد الستار البدري، مرجع سابق، ص 109.

مندوبًا عنه وهو خليل باشا* إلى مصر لإجراء مباحثات مع محمد علي في طلباته، وأن يكتفي من فتوحه بولات صيدا وطرابلس والقدس، حيث رفض محمد علي باشا وجهة النظر الفرنسية، وأصر على ضم بلاد الشام وولاية أدنة، وجعل جبال طوروس الحد الفاصل بين الدولة العثمانية وممتلكاته[1].

كانت فرنسا تسعى جاهدة للتوفيق بين العثمانيين والمصريين، حيث هددت في إحدى مراحل المفاوضات بقطع العلاقة مع مصر وهنا توصل الجانبان إلى توقيع اتفاقية كوتاهية في 04 أيار 1833م حيث تنازل الباب العالي بموجبها عن كامل بلاد الشام[2]،فبعد سقوط قونية في 21 ديسمبر 1832م، استأنف إبراهيم باشا تقدمه واحتل كوتاهية ومن هنا أصبح على مسافة خمسين ميلا فقط من العاصمة الأستانة ، وفي هذه الأثناء كانت قوة مصرية قد احتلت مغنيسا بالقرب من أزمير ، ثم لم تلبث هذه الحامية أن احتلت أزمير التي لم تبدي أي مقاومة تذكر ، وهنا قام إبراهيم باشا بعزل حاكمها طاهر بك ، الذي لم يكن الشعب هناك يحبه أو يؤيده، وعين بدله أحد أعيانها منصور زاده في فيفري من سنة 1833م[3].

كانت هذه الاتفاقية هي محط الرحال لقوات الباشا التي يقودها ابنه إبراهيم باشا والذي استطاع أن يحقق نصرا حاسما على الجيش العثماني في قونية، كما كان السلطان العثماني حينذاك في موقف لا يحسد عليه، فقواته الجديدة التي حلت محل الانكشارية قضي عليها عام 1832م، فهي لم تكن قد وصلت بعد للمستوى العسكري الذي تستطيع من خلاله حماية أملاك الدولة أمام أطماع محمد علي وأهدافه التوسعية.[4]

---

* خليل باشا، أرميني الأصل كان الصدر الأعظم على عهد السلطان أحمد الأول ومراد الرابع، وفي عام 1596 صحب السلطان محمد الثالث في البحر وأصبح رئيس الانكشارية في سنة 1607، وأبلى بلاءا حسنا في قمع الأناضول وكان جيش السلطان الذي خرج إليها تحت أمرة الصدر الأعظم مراد باشا، ووفق كل التوفيق في مهمته فحقق للترك نصرا مبنيا في معركة بحرية بالقرب من جزيرة قبرص، وترتب على ذلك أن تنبؤ منصب الوزير، وخلفه في المنصب قيوان باشا، وبينما جاء بسفن من مصر، هزم في معركة بحرية خاضها الإسبان ضد العثمانيين، فعين خليل باشا ثانية في منصب قيوان باشا وخاض معارك بحرية في مالطة وفي طرابلس الغرب، وتأتى له أن يعقد اتفاقا مع الهولنديين، وترتب على ذلك أن قدم أول سفير هولندي مدينة استانيول، انظر: حسن مجيب المصري، معجم الدولة العثمانية، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 1425هـ-2004م، ص 51.

[1] _محمد سهيل طقوش، مرجع سابق، ص 355.

[2] _نفسه، ص ص 355، 356.

[3] _ محمد عبد الفتاح أبو الفصل، مرجع سابق، ص186.

[4] _عايض بن حزام الروقي، "**حروب محمد علي في الشام وأثرها في شبه الجزيرة العربية 1247، 1255هـ-1831، 1839م**، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1996م، ص 89.

ولا ننسى أيضا بريطانيا التي سارعت إلى بلورة سياستها اتجاه المسألة السورية، فأرسلت بعثة إلى الإسكندرية لإبلاغ محمد علي برفضها لسياسته القاضية بإحداث تغيير في بنية السلطة المركزية ورفضه أيضا لسياسته الداعية إلى الاستقلال[1].

لقد رمت بريطانيا من وراء هذه السياسة إلى كسر استراتيجية محمد علي مع الإبقاء على قوته تحت سقف السلطة المركزية وبالتالي تتوازن مع القوة الروسية[2].

أبقت بريطانيا يدها طليقة بعد معاهدة كوتاهية وبذلك كان باستطاعتها في السنوات الستة اللاحقة أن تعمل على تطوير سياسات دقيقة تؤمن لها مكانة مركزية داخل حقل الصراع وذلك على حساب كافة القوى الأخرى وذلك بالمحافظة على أملاك الدولة العثمانية أمام أطماعه وتوسعاته فقد عملت بريطانيا على رد محمد علي باشا إلى حدود مصر، حتى لا يصبح عائقا يهدد مصالحها. [3]

اضطر السلطان العثماني إلى تسوية الخلاف مع محمد علي باشا وذلك تحت ضغوط الفرنسية والبريطانية، حيث أرسل إلى كوتاهية مندوبا عنه يدعى رشيد بك يصحبه البارون دي فارين سكرتير السفارة الفرنسية ليقوم بالوساطة بين الطرفين وبعد مفاوضة دامت أربعة أيام تم الاتفاق على الصلح في 08 أفريل 1833 حيث تقضي هذه على أن يتخلى السلطان لمحمد علي عن سوريا وإقليم ادنة[4]

أما بلاد الشام فتبقى تحت حكم إبراهيم باشا لمده أربع سنوات بشرط بقاء الوالي المصري تابعا للسلطان مع جلائه عن الأناضول[5].

رغم عقد الصلح بين الطرفين في هذه الاتفاقية" كوتاهية" إلا أن الأزمة السورية لم تنتهي، حيث أن أسبابها ما زالت عالقة، والأطراف المعنية لم ترضى على المكاسب الإستراتيجية التي حققها

---

[1]_حسين الضيفة، مرجع سابق، ص 169.

[2]_نفسه، ص ص 169، 170.

[3]- هدى علي بلال، **الصراع العثماني المصري على بلاد الشام والموقف الدولي منه 1830-1841م** ، الأبحاث كلية التربية الأساسية، مج10، ع3، جامعة الموصل، 2011م، ص 347.

[4]_عبد الرحمن الرافعي، مصدر سابق، ص ص 255.

[5]_مجهول المصدر ، **مذكرات تاريخية عن حملة ابراهيم باشا على سوريا**، تح و تق ، أحمد غسان سبانو، دار قتيبة للنشر والتوزيع، دمشق، دت ، ص 16.

محمد علي باشا على حساب الدولة العثمانية، إلا أن كل الأطراف أرغمت على التظاهر بقبولها وبالتالي قد دخلت المنطقة أجواء الحرب الباردة.[1]

تركت السيطرة المصرية على بلاد الشام أثار بعيدة المدى على علاقة الدول الأوروبية بالدولة العثمانية من جهة، وعلى أوضاع واليها محمد علي باشا من جهة أخرى.[2]

يبدو أن السلطان محمود الثاني لم يوافق على توقيع كوتاهية إلا مرغما وكان يسعى لنقضها إذا سنحت له الفرصة، وهو لا يزال ممتعضا من انجلترا بسبب امتناعها عن مساعدته، واعتبر فرنسا صديقة لمحمد علي باشا، ولهذا لم يجد سوى القيصر الروسي على استعداد للتحالف معه.[3] هنا قام قيصر روسيا نيقولا الأول بإرسال الجنرال مورافيف مبعوثه الخاص إلى اسطنبول للإعلام عن دعمه للدولة العثمانية ضد واليها المتمرد محمد علي باشا، واعد السلطان بتقديم المساعدة العسكرية لإيقاف تقدم الجيش المصري، وهنا أتيحت الفرصة لنقولا الأول حيث قام بإرسال مبعوثه أورلوف في محاولة منه لإقناع السلطان بضرورة تمتين العلاقات الروسية العثمانية بحجة أنها هي الوحيدة التي قدمت له المساعدة العسكرية لرد القوات المصرية، وأسفرت تلك المفاوضات بين الطرفين العثماني والروسي بعقد معاهدة هنكار اسكله سي.[4]

في 08 جويلية 1833 تبلورت سياسة بريطانيا إزاء هذه المعاهدة، حيث بدأت في تنفيذ سياستها المنطلقة من نظرية القشرة الوافية للهند أو سياسة منتصف الطريق[5] حيث مكنت هذه المعاهدة الشهيرة النفوذ الروسي في اسطنبول، ووضعت الإمبراطورية العثمانية بطريقة غير مباشرة تحت الحماية الروسية، فقد تضمنت المواد الست الأولى منها تأكيد العلاقات الطيبة بين الطرفين على أن

---

[1] _الغالي الغربي، **دراسات تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288–1916م** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2007م، ص 181.

[2] _غالب العربيات عبد أحمد وشنيكات خالد حامد طاهر، الموقف الروسي من التدخل المصري في بلاد الشام 1831-1841، قراءة جديدة للتدخل الدولي ، مجلة الدراسات الداخلية، ع 117-118، جامعة البلقاء التطبيقية الأردن ، 2012م، ص 390.

[3] _محمد سهيل طقوش، مرجع سابق، ص 351

[4] _غالب العربيات، مرجع سابق، ص390-394.

[5] _عايض بن حزام الروقي ، مرجع سابق ، ص 104.

يقدم القيصر الروسي المساعدة للسلطان العثماني وقت الحاجة، و أن يؤدي السلطان مساعدة مماثلة للقيصر.[1]

ولكن كانت الخطوة الحقيقية في هذه المعاهدة تكمن في ماده سرية كان مضمونها أن المساعدة المقصودة من السلطان العثماني هي غلق الدردنيل أمام سفن الدول الأخرى إذا طلبت روسيا ذلك، كما أن هذه المعاهدة تسمح لروسيا بالتدخل عسكريا في الإمبراطورية العثمانية، وبعد توقيع هذه المعاهدة أقلعت السفن الروسية عائده بقواتها إلى قاعدتها في اسطنبول.[2]

وبدأت دبلوماسيتها تسعى لتعزيز موقفها داخل الدولة العثمانية مع تطبيق الاتفاقية إلا أن ذلك أزعج كل من بريطانيا وفرنسا التي سعت جاهدة لإبطالها[3].

موقف بريطانيا من معاهدة هنكار اسكله سي:

غضب بالمرستون ورأى هذه المعاهدة خطرا حقيقيا على بريطانيا، وأدرك أن صداقة روسيا للباب العالي اخطر بكثير من عداوة محمد علي باشا له، فقد كان بالمرستون يفضل أن يرى الباب العالي في الآستانة، لا محمد علي ولا نيقولا، ولذلك وقف بالمرصاد أمام كل محاولة من شأنها تقم الإمبراطورية العثمانية، أو فرض الحماية عليها، حيث كان سفيره يرى نفس السياسة، ولقد وقف الرأي العام البريطاني إلى جوار هذين الرجلين وأيد سياستهما إلى حد كبير، ونظر إلى روسيا على أنها دولة خطيرة على الأمن الأوربي بينما كان يرى أن بقاء الدولة العثمانية ضروري لحفظ التوازن الدولي في أوربا[4].

وأيضا اعتبر بالمرستون أن معاهدة هنكار اسكله سي ناقضة للمعاهدة البريطانية العثمانية الموقعة عام 1819م والتي ينص فيها على "عدم السماح بمرور السفن الحربية" عبر مضيق البوسفور والدردنيل، وقد كان المقصود من المعاهدة حينئذ حصار الخطر الروسي داخل البحر الأسود دون البحر المتوسط[5]، فقد كانت بريطانيا تسعى لحماية مصالحها التجارية والاستراتيجية في المنطقة[6].

---

[1]_جمال محمود حجر، القوى الكبرى والشرق الأوسط في القرنين 19و 20، تق ،عمر عبد العزيز عمر، ط1، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، 1889، ص 34.

[2]_نفسه، ص ص 34 .35 .

[3]_غالب العربيات، مرجع سابق، ص 395.

[4]_جمال محمود حجر، مرجع سابق، ص ص 34-35.

[5]_نفسه، ص 36.

[6]_عايض بن حزام الروقي، مرجع سابق، ص 111.

المطلب الثالث: الصراع الأوروبي المصري،

حرب الشام الثانية1839:

لم تكن هذه التسوية معاهدة "هنكار إسكلاسي" إلا وقتية، فإن محمد علي باشا لم يقبل بها إلا خوفا من الدولة له على ترك فتوحاته مع كونه عازما على تتميم مشروعه، وهو الاستقلال التام عند سنوح الفرصة[1]، حيث رغب محمد علي بتشجيع من فرنسا ومساعدة من سفريها في الآستانة التوصل إلى اتفاق مع السلطان العثماني يتم بموجبه إعطاء ولايتي مصر وبلاد العرب لمحمد علي باشا إرثا له ولأحفاده من بعده، وبلاد الشام إلى جبال طوروس له مدى حياته، لكن الباب العالي رفض ذلك مما جعل هذا الصلح يتعثر مرة أخرى ولا يكتب له النجاح[2]، فتصميم تركيا على القتال واعتزامها استرجاع سورية بدأ عقب هزيمتها في قونية، إلا أن شعورها بأنها أضعف جندا من مصر جعلها تؤخر هذا، فأخذت تنتظر الفرصة المناسبة للتأثير حيث حدثت مفاوضات بين تركيا ومصر لتسوية الخلاف بينهما بطريقة ودية فأوفد السلطان محمود الثاني 1837 مندوبه (صارم افندي) ليفاوض في ذلك محمد علي لكن هذه المفاوضة أخفقت وهنا رأى محمد علي دسائس الآستانة تزداد في سورية فاعتزم إعلان الاستقلال.

وهذه هي المرة الثانية التي اعتزم فيها محمد علي إعلان الاستقلال[3].

أسباب حرب الشام الثانية:

اتبع محمد علي في بلاد الشام سياسة التجنيد الإجباري واحتكار لبعض السلع التجارية.[4]

كما أننا نجد في إطار المواجهة بين محمد علي باشا وبريطانيا قيام هذه الأخيرة بتحريك المعارضة في بلاد الشام بحيث شجعت الثوار الداخلية من خلال تحريض الدروز* ضد إبراهيم باشا كما بعثت جواسيس مثل "**ريتشارد دوود**" الذي كان يتقن اللغة العربية فاستطاع استمالة أمراء ومشايخ لبنان الناقمين على الحكم المصري وقام بتحريضهم وإثارة البلبلة في صفوفهم، أما خارجيا

---

[1] _فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، تح إحسان حقي ، دار النفائس ، ط1، بيروت ، 1981م ص 452.

[2] _عايض بن حزام الروقي، مرجع سابق، ص ص 395، 396.

[3] _عبد الرحمن الرافعي، مصدر سابق، ص ص 270، 271.

[4] _نوار عبد العزيز سلمان، "**تاريخ الشعوب الإسلامية**"، دار النهضة العربية، بيروت، 1973م، ص 142.

* الدروز: جماعة من أهالي لبنان وسوريا، يقيمون في جبل الدروز في سوريا وينتشرون في بقاع كثيرة في لبنان، انظر: علي مولا، الموسوعة العربية المسيرة، مجلد 03، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، ص 150.

فقد قامت بريطانيا بإرسال أوامر إلى أميرها نابييه napier أن يدمر الأسطول المصري من أجل تجريد محمد علي باشا من قواته[1].

أما الدولة العثمانية التي لم تهدى لها بال منذ تحول محمد علي باشا إلى بلاد الشام عملت على تحريض أهلها واستمالة أعيان رؤساء العشائر إلى جانبها ضد الحكم المصري وفي نفس الوقت كانت بلاد الشام تترقب حدوث هزيمة تحل بالباشا لكشف عصا الطاعة والخطر، مما أدى إلى إصابة حكومة الباشا بالعجز المادي والعسكري[2] وبالتالي لم تستطع إمداد جيوشه في بلاد الشام بعناصر أخرى تتصدى لهذه الثورات.

أصبحت بوادر الاختلاف بين السلطان والوالي المصري واضحة حول تخلي هذا الأخير على بلاد الشام ساعيا إلى إيجاد طرق سلمية لحل المسألة السورية بطرحه فكرة عقد اتفاق 1838م.

لم يبقى في يد الدولة العثمانية لإنهاء المسألة السورية سوى إعلان الحرب ضد واليها رافضة معاهدة كوتاهية التي وقعتها ووصفت على أنها صلح مزعزع الأساس وتنقصه عوامل الثبات إضافة إلى ذلك كانت الظروف الدولية في صالحه وعلى رأسهم بريطانيا الداعية إلى سياستها التقليدية بحفاظها على أملاك الدولة العثمانية، كما تمثل موقف محمد علي باشا من وقوف بريطانيا إلى جانب الدولة العثمانية ونقض هذه الأخيرة المعاهدة بتمسكه بفكرة الاستقلال بقوله: "إنني لا أرغب في الحرب ولن أقدم على عمل عدائي، ولكني أطلب الاستقلال ولن أتخلى عن هذه الغاية ..." [3].

هكذا تطورت الأمور السياسية نحو التأزم وأضحت الحرب بين الجانبين أمرا لا مفر منه، وجرت الاستعدادات الحربية في اسطنبول بشكل نشط ومكثف وتابعت الدول الأوروبية الميول العسكرية لدى السلطان باهتمام بالغ[4]، حيث أمر محمد علي ابنه إبراهيم باشا أن يستعد لأي هجوم من طرف الدولة العثمانية لأنها هي التي بدأت بالعملية الحربية وتتحمل مسؤولية ذلك.

---

[1] _صفية زوليخة، خديجة حسناوي، مرجع سابق، ص 70.

[2] _عايض بن حزام الروقي، مرجع سابق، ص 352.

[3] _السيد فرج، مرجع سابق، ص ص 140-141.

[4] _محمد سهيل طقروش، مرجع سابق، ص.

معركة نصيبين 24 جوان1839م:

اعتزم إبراهيم باشا أن يتبع خطة الهجوم في واقعة نصيبين* فحشد الجيش مشاة وركبانا على ضفاف نهر الساجور الذي كان يفصل الحدود المصرية والتركية[1] وكذلك قامت الدولة العثمانية بإرسال 70 ألف مقاتل[2] ومعها طائفة من كبار روسيا وبروسيا بقيادة "حافظ باشا" في 40 ألف مقاتل وانتهى الجيشان المصري والعثماني في سهل نصيبين يوم 1839/06/24 فانتصر الجيش المصري وتكبد الجيش العثماني خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات رغم ما أبداه من شجاعة ومقدرة فائقة في أرض المعركة وقد أسرت القوات المصرية 15 ألف رجل بسلاحهم[3] وانفتح الطريق أمامها من جديد للتقدم نحو اسطنبول[4].

فلقد اتضح قول "سليمان باشا" قبل المعركة بقوله: "إن الواقعة المقبلة ستكون معركة فاصلة، فإما أن نذهب نحن إلى اسطنبول وإما أن يذهبوا هم إلى القاهرة"[5].

كما ذكرنا فقد ألحقت هذه المعركة خسارة فادحة للدولة العثمانية أمام القوات المصرية من جهة وموت السلطان محمود الثاني من جهة أخرى، أما مصر فقد حققت انتصارا حيث أكدت قوتها أمام الدول الأوروبية خاصة بريطانيا، وتثبت الحكم المصري في سورية، والأدهى من ذلك هو تسليم الأسطول العثماني إلى محمد علي باشا من طرف فوزي باشا الذي ساء ضنه في "خسروا باشا" الذي كان صدرا أعظما وذو عداوة معه على أنه سوف يعزله بعد هذه المعركة، فلجأ إلى مصر وسلم أسطوله إلى واليها[6] كما اختلفت الروايات حول ذلك الأمر[7].

---

*نصيبين : هي منطقة تقع شمال ولاية حلب السورية، انظر: عبد الحكيم العفيفي، موسوعة 1000 حدث إسلامي، ط1، بيروت، 1996م، ص 351.

[1]_عبد الرحمن الرافعي، مصدر سابق، ص 63.

[2]_هدى علي بلال، مرجع سابق، ص 353.

[3]_عايض بن حزام الروقي، مرجع سابق، ص 382.

[4]_أكمل الدين إحسان أوغلى، "**الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**"، تر: صالح سعداوي، مج1، دط، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، اسطنبول، 1999، ص 101.

[5]_السيد فرج، مرجع سابق، ص 145.

[6]_عمر عبد العزيز عمر، مرجع سابق، ص 145.

[7]_خالد فهمي، "**كل الرجال الباشا محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة**"، تر: شريف يونس، ط1، دار الشروق، القاهرة، القاهرة، 2001م، ص 377.

فأصبحت الدولة العثمانية في فترة لا تقل عن شهر فاقدة جيشا وأسطولا وسلطانا، ومما زاد الطين بلة هو اعتلاء السلطان عبد المجيد* العرش الذي خلف والده السلطان محمود الثاني، فلم يكن للسلطان عبد المجيد دراية بشؤون الحكم، فقد كان يبلغ من العمر 16 سنة، حيث كانت الدولة حينذاك نموذج الاضطرابات والأحداث الجسام التي خلفتها حرب الشام الثانية[1].

2. مواقف الدول الأوروبية من الحرب:

لقد أكدت معركة نصيبين في 1839 أن القوى داخل إطار الدولة العثمانية أصبحت لصالح محمد باشا، خاصة بعد انتقال الأسطول العثماني البحري إليه، كما أثبتت الدول الأوروبية انه في هذه الفترة سيكون لها دورا بارزا لتصديها مشروع محمد علي باشا، فلم تكن روسيا وحدها المستعدة للدخول في الحرب ضد الوالي المصري، بل تعدى ذلك إلى تدخل القوى الكبرى في معادلة سياسية[2]، وبالذات بريطانيا صاحبة المصالح الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة، ولم يكن ذلك بالحدث اليسير على أوروبا بشكل عام، باستثناء فرنسا التي كانت تميل إلى جانب محمد علي في معظم الحالات[3]، فلا ننسى تخويف وزير خارجية بريطانيا بالمرستون من محمد علي باشا أكثر من الدول الأوروبية الأخرى، لكي لا يعود سيناريو 1833 وتسارع روسيا للوقوف مع الدولة العثمانية حيث أمر بالمرستون أميرال انجليزي ستونفورد stonford في 29 جوان 1839 بالاستعداد اتجاه المضايق في حالة ظهور تحرك روسيا نحو الدول العثمانية، وفي نفس الوقت عرقلة للسفن المصرية ومهاجمتها في البحر المتوسط إذا اقتضت الحاجة لذلك[4].

أدركت الدول الخمس: بريطانيا، فرنسا، روسيا، بروسيا، النمسا، أن السلطان سوف يخضع لشروط محمد علي باشا إذا لم تتدخل، وبناءا على هذا قدم سفراء هذه الدول مذكرة مشتركة إلى

---

* عبد المجيد : ولد سنة 06 ماي 1822م تولى الخلافة وعمره لا يتجاوز 16 سنة حكم مصر من 1839-1861م كان أول سلطان تكلم الفرنسية وتأثر بها وبأفكار الثورة الفرنسية كما انه سار على منهج والده الإصلاحي، انظر: عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص 853.

[1] _عايض بن حزام الروقي، مرجع سابق، ص 406.

[2] _حسن الضيفة، مرجع سابق، ص 174.

[3] _عايض بن حزام الروقي ، مرجع سابق، ص 407.

[4] _إياد تركمان إبراهيم الدليمي، "**اللورد هنري جون تميل بالمرستون ودوره في السياسة الخارجية البريطانية 1830-1865م**"، مذكرة لنيل درجة الدكتوراه، إشراف لطفي جعفر فرج، الجامعة المستنصرية، 2012م، ص114.

الباب العالي في 27 جويلية 1839[1] جاء فيها : "... تأجيل إصدار أي قرار بدون موافقتها وأن ينتظر النتائج التي تعتقد القوى بأنها مهمة"[2].

اتضحت مواقف الدول الأوروبية اتجاه هذه المسألة باختلاف أطماعها فكانت روسيا تنتهز الفرصة لبسط نفوذها على الدولة العثمانية[3]، أما النمسا فقد ساند مستشارها "بترنيخ" الدولة العثمانية لسببين:

أولهما: عدم إعطاء روسيا ذريعة للتدخل في شؤونها الداخلية وسط حمايتها عليها لأن ذلك سيشكل خطرا على النمسا.

ثانيهما: أنه كان ينظر إلى قيام محمد علي باشا ضد الدولة كثورة على الحاكم الرسمي ويتعارض ذلك مع مبدئه بمقاومة الثورات التي يراد منها الخروج على سلطة الحكومات الرسمية.

أما بروسيا فلم يكن لديها أطماع خاصة في الأزمة بل كانت ترغب في المحافظة على السلم تفاديا للأخطار التي قد تنجم عن حرب أوروبية وكان ملكها يكره فرنسا لأسباب قومية ويميل إلى مناهضة سياستها[4].

أما فرنسا فرأت عدم تأييد محمد علي باشا سوف يفقدها أمرين:

- النفوذ الذي حصلت عليه في مصر.
- التخلي على الإمكانيات التي يمنحها إنتاج القطن المصري[5].

اتضح الأمر لمحمد علي باشا بأن الأمور كلها بيد الدول الأوروبية وهذا ما بينه السلطان عبد المجيد في رسالة بعثها إليه في أوت 1834م قائلا: "إن الأمور ليست في يدي أو في يد خسروا باشا" وإنما سيقررها السفراء الأوروبيون في اسطنبول[6] فتفاقم أمر المسألة من مشكلة داخلية بين السلطان

---

[1]_فريد بك المحامي، مصدر سابق، ص 455.

[2]_إياد تركمان إبراهيم الدليمي، مرجع سابق، ص 115 .

[3]_هدى علي بلال، مرجع سابق، ص 353.

[4]_محمد سهيل طقوش، مرجع سابق، ص 364.

[5]_بير رونوفان، "**تاريخ العلاقات الدولية 1515-1914م**"، تع: جلال يحي، ط2، دار المعارف، مصر، 1971، ص 134.

[6]_خالد فهمي، مرجع سابق، ص 380.

ووالیه إلى مشكلة خارجية، وبالتالي لفتت الدول الأوروبية اهتمامها نحو المسألة لنشر الأمن والاستقرار الدولي[1].

وفي 20 أوت 1839 أرسل بالمرستون تعليمات جديدة إلى الأدميرال ستونفورد ومما جاء فيها: "إن لم يكن وجود أسطولك مطلوبا عند مضيق الدردنيل فإنه من المهم أن تقوم بمراقبة الأسطولين المصري والعثماني لمنع أي هجمات يمكن أن تشن على أراضي أو قوات السلطان ..." ،ومما له الأهمية العظمى هو أنه إذا سنحت لك الفرصة للاستيلاء على الأسطول العثماني وفصله عن الأسطول المصري فهو ما يجب عليك فعله[2].

أثرت هذه المسألة في تمزيق العلاقات الدولية، فبعد الخلاف الواضح بين فرنسا وبريطانيا حول المواجهة العسكرية لمحمد علي باشا وجدتها روسيا فرصة للوقوف مع بريطانيا وكسر الوفاق الانجليزي الفرنسي في أوروبا[3].

كما تواصلت جهود الدول الأوروبية في شأن هذه المسألة بعقد عدة اجتماعات ففي 19 أكتوبر 1839 عقد اجتماع في لندن بين مستشار السفارة الروسية ومبعوث الخارجية الروسية لبحث الموقف الحقيقي للحكومتين الروسية والبريطانية من المسألة المصرية، وبشأن سحب قوات محمد علي من المناطق التي سيطرت عليها مؤخرا، وفي 24 أفريل 1840م أكد وزير الخارجية الروسي "الكونت نيسلورد" ضرورة انسحاب قوات محمد علي باشا الذي أكد على البقاء في بلاد الشام وضمها لحكمه[4].

تميز شهر أيار 1840م بحدوث ركود في مباحثات لندن وذلك لانشغال بالمرستون بأمرين مهمين: الأول هو أنه كان ينتظر تقارير مفصلة عن الوضع الداخلي في سوريا، ومعارضة الأهالي لتواجد القوت المصرية، أما الأمر الثاني يتمثل في انشغاله بمحاولة إقناع مجلس الوزراء ومجلس العموم البريطاني بالمضي قدما في حل الأزمة المصرية دون فرنسا[5].

---

[1] _صفية زوليخة، خديجة حسناوي، مرجع سابق، ص 78.

[2] _إياد تركمان إبراهيم الدليمي، مرجع سابق، ص 116 .

[3] _بير رونوفان، مرجع سابق، ص 149.

[4] _غالب العربيات، خالد شنيكات، مرجع سابق، ص ص 399-400.

[5] _إياد تركمان إبراهيم الدليمي، مرجع سابق، ص 123 .

المبحث الثاني

التسوية المصرية وانسحاب محمد علي باشا

المطلب الأول : معاهدة لندن الأولى 1256هـ-1840م ودواعيها

في أوائل عام 1840م عادت النمسا إلى طلب عقد اجتماع للدول الأوروبية في مدينة فيينا لتسوية الصراع العثماني المصري الذي أقلق بال الجميع ،فقبلت الدول عقده في مدينة لندرة (لندن) لا فيينا [1]، وفي مؤتمر السفراء الذي أفتتح في لندن ربيع 1840م لم يستطيعوا التوصل إلى شيء بسب الخلافات بين فرنسا التي كانت تساند مطالب محمد علي باشا وبريطانيا التي كانت تقف ضدها ، وفي صيف 1840م اتفقت روسيا وبريطانيا ومعهما النمسا وبروسيا على شروط لحل الصراع العثماني المصري ، وعلى تدابير المساعدة العسكرية التي ستقدم للسلطان العثماني في حالة رفض محمد علي باشا لتلك الشروط [2].

بتاريخ 17 كانون الثاني 1840م تسربت معلومات تفيد بأن الدولة العثمانية ستكون مجبرة على القبول بتطبيق معاهدة هنكار اسكله سي ، وطلب النجدة من روسيا ، إذا ما عقد اتفاق تعاون بين فرنسا ومحمد علي باشا لمواجهة الدولة العثمانية[3]، فقد كانت فرنسا صديقة لمحمد علي وتؤيد جهوده في الحصول على حكم مصر والشام وراثية في أسرته على شرط أن يظل في نطاق الإمبراطورية العثمانية ، حتى لا تؤدي محاولاته إلى إضعاف الدولة والقائها في أحضان روسيا ، لكن اتصفت السياسة الفرنسية اتجاه محمد علي بالتردد وعدم الجزم حتى أن بعض الكتاب وصفو حبها "بالحب الأفلاطوني" ، حيث ذكر البعض أن محمد علي شقى بهذا الحب أكثر مما سعد به ، فقد جر عليه غضب انجلترا ومعاداتها ، بينما تخلت عنه فرنسا في أكثر من موقف في حين جد الجد[4].

أما انجلترا فلم تكن راضية عن تهيئة الفرصة لمثل ذلك فقد أخذت تضغط على الوالي، فقد جاهرت بعدائها لمصر ، وأعلنت وجهة نظرها بوجوب المحافظة على كيان السلطنة ونظرت بقلق إلى قوة محمد علي باشا النامية في مصر ، وبلاد الشام وهي مناطق تحاذي طريق الهند [5]خاصة بعد ان قدمت لها الدولة العثمانية عدة امتيازات وذلك بعد توقيع الاتفاقية التجارية ، حيث أصبح لها حرية التجارة في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية بما فيها مصر وسوريا ، وكذلك أعطت هذه الاتفاقية للبريطانيين حق

---

[1] _ محمد فريد بك المحامي ، مصدر سابق ، ص 460

[2] _أسد رستم ، **الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا** ، مج 5 ،بيروت 1933م ، ، ص151

[3] _غالب العريبات ،خالد الشنيكات ، مرجع سابق ،ص 400.

[4] _عبد الله عبد الرزاق ابراهيم ، شوقي الجمل ، مرجع سابق ، ص 182.

[5] _ محمد سهيل طقوش ، مرجع سابق ، ص 364.

التملك في جميع أنحاء الإمبراطورية وتكفلت بحماية ممتلكاتهم كما تضاعفت وارداتها لميناء اسطنبول وحده أضعاف ما كانت عليه قبل العقدين السابقين .

كانت هذه الاتفاقية إشارة واضحة للروس لأنه ليس من حقهم الاستمرار في الهيمنة على الدولة العثمانية والتمتع بامتيازات لا يتمتع بها الآخرون ، ومن زاوية أخرى كانت تلك الاتفاقية ضربة موجهة وموجعة لمحمد علي ونظامه الاحتكاري [1] ،فقد كانت بريطانيا قلقة بشأن محمد علي وانتصاراته فهي لا تطيق أن ترى مصر ذات قوة ومركز يمنك لها أن تعطل مصالحها فيها أو تكون عقبة نحو طريقها إلى الهند خصوصا وأن محمد علي قد أصبح مسيطر على طريق الفرات بعد استلاءه على سوريا ، بالإضافة إلى طريق السويس[2] ، إضافة إلى ذلك فقد كانت انجلترا تعمل للمحافظة على كيان الدولة العثمانية خوفا من ازدياد نفوذ روسيا في البلقان وغيرها من المناطق التي تخضع لنفوذ العثمانيين [3].

أما روسيا فكما ذكرنا سابقا أنها كانت تسعى للاستفادة من أوضاع الدولة العثمانية لتقوية نفوذها[4] . وهنا قامت الدول الأربعة " النمسا بروسيا وروسيا وفرنسا" بتقديم إنذار مشترك مما جعل الباب العالي ينتظر النتيجة التي يمكن أن تسفر عنها محاولات الدول الكبرى في ذلك الصدد ، ويتجنب عقد معاهدة ثنائية مع محمد علي [5] .

كان حل المسألة المصرية بالنسبة للسياسة العثمانية التي أخذ يوجهها مصطفى رشيد باشا ناظر الخارجية يبدو ممكنا من خلال الضغط على محمد علي خاصة بعد حصولها على الامتيازات الكافية بمقتضى معاهدة "بلطه ليمان" السابق ذكرها [6].

وتحوطا لأسوء الظروف قام محمد علي بالتأهب للمقاومة والدفاع وجعل الأسطول المصري يرابط في ميناء الإسكندرية ، وعدم الخروج إلى عرض البحر وبادر بتحصين الأراضي المصرية بحرا وبرا ، كما قام سليمان باشا الفرنساوي في تحصين بيروت وغيرها من الثغور السورية متوقعا مجيء السفن الانجليزية ولما

---

[1] _ سليمان الغنام ، **سياسة محمد علي التوسعية "في الجزيرة العربية ، السودان واليونان وسوريا 1811–1840م قراءة جديدة "** ط1 ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، 2004م ص ص 134، 135 .

[2] _ شحاتة عيسى ابراهيم ، **كتاب الأسود للاستعمار البريطاني في مصر ،الهيئة العامة لقصور الثقافة** ، القاهرة 2015، ص 20.

[3] _ سليمان الغنام ، مرجع سابق ، ص 182.

[4] _نفسه، ص ص182،183

[5] _أكمل الدين أحسن أوغلى ، مرجع سابق ، ص 101 .

[6] _نفسه ، 101،102.

علمت فرنسا بتحركات الأسطول البريطاني بادرت بإرسال احدى سفنها إلى بيروت لإبلاغ ابراهيم باشا الخبر ، ليحتاط المؤامرة البريطانية ، فعادت السفن المصرية من فورها إلى الاسكندرية قبل أن يصل أسطول انجلترا [1]

استؤنفت مباحثات لندن من جديد ، بعدما بعثت الدولة العثمانية مندوبها شكيب باشا ، ليحل محمل فوزي أفندي كممثل لها ، في المباحثات الاوربية حول وجود حل للمسألة السورية [2]، فقدم مذكرة حين وصوله في 30 ماي 1840م يقول فيها ".... إن الموقع أدناه يكرر بإلحاح شديد مطلب سلفه بأن ينفذ بأسرع ما يمكن ، ما أبدته مذكرة 27 من تموز 1839م مشتركة من اهتمام ...."[3]، وهنا يتضح لنا أن الدولة العثمانية أصبحت معتمدة على الدول الأوروبية في شؤونها الخارجية.

كرر محمد علي باشا محاولته ، فأرسل إلى الباب العالي مندوبا عنه في 16 جوان 1840م، محملا بالهدايا مقدارها 400 ألف قرش ، مبديا استعداده لإعادة الأسطول العثماني مقابل منحه حكم مصر وسوريا وراثيا ، وتعهده بدفع خراجها وبما يحدده السلطان [4]، وحال وصول رسالة محمد علي باشا عزم السلطان على الرد عليه وأرسل وفدا لهذا الغرض ويتضمن الكتاب الذي أريد ارساله ما يلي :" إن عظمة مولانا السلطان الممتلئ حكمة وعدلا من فضل الله عليه ، قال عندما رقى عرش آبائه العظام ، إن باشا مصر محمد علي كان قد ارتكب أعمالا مكدرة نحو سائر الجنان ، والدي المعظم فوقعت بعد ذلك وقائع عديدة حتى أنه منذ عهد قريب أخذو بإعداد معدات العداء ولكني لا أود تكبير صفوي رعيتي واراقة دماء المسلمين ، فأنا إذا أنسى الماضي وأغض عنه بشرط أن يقوم محمد علي بواجبات العبودية والتبعية نحوي ، لينال عفوي السامي ، إني أخوله الشأن العالي الذي يحمله وزرائي الكرام ، وأخوله ان تكون مصر في سلالته ....."[5].

كانت الدول الأوربية تسعى جاهدة إلى إيجاد حل لما يسمى بالمسألة الشرقية ، حيث اجتمع سفراء الدول الأوروبية في اسطنبول عند الصدر الأعظم ، وبعد مناقشات عقيمة للبحث عن الوسائل التي يجب اتباعها لإحلال السلام في الشرق ، بدأ هؤلاء يبحثون في وضع مسودة بنود مصالحة بين

[1] _ محمد عبد الفتاح أبو الفضل ، مرجع سابق ، ص ص 204، 205.

[2] _جمال محمود حجر ، مرجع سابق ، ص 57.

[3] _جوزيف حجار ، **أوروبا ومصير الشرق العربي حرب الاستعمار علي محمد علي والنهضة العربية** ، تر، بطرس الحلاق وماجد نعمة بيروت ، لبنان ، 1976م ، ص192.

[4] _نمير طه ياسين ، تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، دار الفكر ، عمان ،الأردن ، دس ، ص 89 .

[5] _داوود بركات ، **البطل الفاتح إبراهيم وفتحه الشام ، دار مطبعة الرحمانية** ، مصر ، دت ص167.

السلطان ومحمد علي باشا [1] ، حيث قامت كل من فرنسا والنمسا وروسيا وبريطانيا وبروسيا بالتدخل لدى الدولة العثمانية ، ومنعوها من عقد أي اتفاق مع محمد علي ، عملا على زيادة الخلاف بين الدولة العثمانية ومصر ليتحقق من خلال ذلك هدفين رئيسيين :

- الأول: الإبقاء على اضمحلال الدولة العثمانية وتفككها .
- الثاني: محاولة التخلص من محمد علي ودولته القوية بعدما أصبح يشكل خطرا على النفوذ الأوروبي بالمنطقة[2] .

من الملاحظ أنه قد تم أصبح هناك تنوع واختلاف في مواقف الدول الأوروبية اتجاه هذا الصراع "العثماني – المصري" ، وهنا حاول "بالمرستون" أن يناقش مع الدول السابق ذكرهم أمر المسألة ، إلا أن فرنسا عارضت فكرة إعطاء القسم الجنوبي من سوريا ل"حمد علي باشا" طيلة حياته فقط .

وفي الخامس من حزيران 1840م لخص بالمرستون نتائج مباحثاته مع ممثلي الدول الأوروبية الكبرى في رسالة بعثها إلى "ملبرون" قال فيها : "حاولت في الأشهر الماضية مع ممثلي النمسا وروسيا وبروسيا في إقناع فرنسا لإيجاد مشروع للتسوية أو التفاهم بين السلطان ومحمد علي ... إن الحكومة البريطانية عليها الآن أن تقرر بعد فشل القوى الأوروبية في إقناع فرنسا للانضمام إليها ، إما أن نؤيدها لتحقيق أهدافها بدون مساعدة فرنسا أو العكس ، وإذا رفضنا الاستمرار مع القوى الأخرى لأن فرنسا لم تنضم إلينا ، فإن روسيا سوف تسحب عرضها بخصوص اتحادها مع القوى الأخرى لحل الأزمة المصرية ، وإنها مجددا سوف تستأنف دورها المنفصل بهذا الشأن ، بما في ذلك تجديد معاهدة "هنكار اسكله سي " ... وسوف تكون نتيجة هذا القرار تقسيم الإمبراطورية العثمانية إلى دولتين منفصلتين ، إحداهما معتمدة على فرنسا والأخرى دولة تابعة لروسيا "[3] .

1. عقد معاهدة لندن الأولى 1840/07/15م

[1] _محمد سهيل طقوش ، مرجع سابق ، ص 365.

[2] _خالد فهمي ، **كل رجال الباشا محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة** ، تر ، شرين يونس ، ط1، القاهرة ، 2001 ، ص 380.

[3] _إياد تركان ابراهيم الدليمي ، **اللورد هنري جون تميل بالمرستون ودوره في السياسة الخارجية 1830–1865م** ، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث ، تحت إشراف: لطفي جعفر فرج ن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، قسم التاريخ ، 2012م ص 123.

كان الباب العالي يميل إلى إعطاء محمد علي ولاية مصر بالتوارث ، ولاية سوريا لإبراهيم باشا ، وولاية مصر لإبراهيم باشا بعد وفاة محمد علي باشا ، وحينئذ تعود ولاية سوريا للباب العالي [1] ، وكانت فرنسا بواسطة سفيرها بونتو pontaix في القسطنطينية ، تقوم بمفاوضات منفصلة من أجل عقد صلح بين محمد علي والباب العالي ، على أساس الشروط الفرنسية [2]، ونجحت وبدون اطلاع الدول الأوروبية الأخرى المتحالفة ضد مصر بعق اتفاقية بين الدولة العثمانية ومصر في شهر ماي 1840م، ومنحت سلالة محمد علي باشا ملكها الوراثي لكل من مصر وسوريا [3].

انتهزت روسيا الفرصة وعرضت علي انجلترا اطلاق يدها في العمل ضد مصر ، شرط السماح لها بإنزال جيش في مدينة سينوب بالقرب من العاصمة ، بهدف مساعدة الدولة إذا تخطى إبراهيم باشا بلاد الشام ، حيث اشترطت انجلترا على روسيا أن تتنازل عن معاهدة "هنكار اسكله سي"، ولكن روسيا رفضت ذلك [4]، في المقابل صمم بالمرستون على حل القضية وفقا للشروط الانجليزية ،كما أنه تأكد من موقف فرنسا وعمل على تحريض باقي الدول ضد محمد علي باشا ، ففي جويلية 1840م وقعت معاهدة لندن بين اللورد "بالمرستون" وزير خارجية بريطانيا و"البارون نومان" السفير النمساوي و"البارون بيلوف" عن بروسيا و"البارون برينوف" عن روسيا و"شكيب أفندي" وزير تركيا المفوض في لندن عن الباب العالي ، وقد تم توقيعها كما سبق الذكر لمعالجة ما يعرف بالمسألة الشرقية [5]، وفي 15 جويلية 1840م وضعت ضده الدول الكبرى اللمسات الأخيرة لمعاهدة لندن ، وحددت فيه سلطة الوالي محمد علي باشا ضمن الدولة العثمانية [6].

2. شروط عقد اتفاقية لندن الأولى 1840م "بنودها":

بعد أن تبادل المفاوضون أوراق اعتمادهم ووجودها صحيحة شكلا تم إتفاقهم وتوقيعهم على المواد التالية :

---

[1]_ داوود بركات ،مرجع سابق ، ص 167.

[2]_محمد فؤاد شكري، **الصراع بين البرجوازية والإقطاع 1789–1848م** ، مؤسسة هنداوي للتعليم الثقافي ، مج 2 ، القاهرة 2015، ص399.

[3]_سيار الجميل ، **تكوين العرب الحديث** ، دار الشروق ، عمان ، الأردن ن 1997م ، ص334.

[4]_محمد سهيل طقوش ، مرجع سابق ، ص366.

[5]_عبد الرحمن الرافعي ، مصدر سابق ، ص 292.

[6]_نمير طه ياسين، مرجع سابق ، ص89.

– لما كان جلالة السلطان قد اتفق مع أصحاب الجلالة المذكورة على شروط التسوية التي ينوي جلالته ان يتكرم بها على محمد علي وهي الشروط المبينة تفصيلا في الوثيقة المستقلة الملحقة بهذا الإتفاق (أنظر نص المعاهدة في كتاب سليمان غنام ، سياسة محمد علي باشا التوسعية ص190)[1]، فإن أصحاب الجلالة يتعهدون بتوحيد جهودهم والعمل متفقين لجعل محمد علي يتقيد بنص التسوية وروحها ، على ان يحتفظ كل منهم بحرية العمل وفقا للوسائل المتوافرة لهم [2]، كما يكون لمحمد علي باشا وحلفائه حكم مصر الوراثي ، ويكون له مدة حياته حكم المنطقة الجنوبية من بلاد الشام المعروفة بولاية عكا ، بما فيها مدينة عكا ، بشرط أن يقبل ذلك في مدة لاتتجاوز 10 أيام من تاريخ تبليغه هذا القرار ، وأن يشفع قبوله بإخلاء جزيرة كريت ، وبلاد العرب وإقليم أدنة ، وأن يعيد للدولة العثمانية أسطولها [3] .

–إذا رفض باشا مصر قبول هذه التسوية التي ستبلغ إليه من عند السلطان بالتعاون مع أصحاب الجلالة ، فإن أصحاب الجلالة يتعهدون طالما يطلب منهم السلطان ذلك بإتجاه التدابير المتفق عليها فيما بينهم لتنفيذ التسوية[4].

–أذا لم يقبل هذا القرار في مدة 10 أيام تترك له ولاية مصر وحدها ، ويمهل 10أيام أخرى لقبول الحكم الوراثي فيها ، فإذا لم يقبل خلال هذه المدة سقط حقه تماما حتى في حكم مصر نفسها [5].

–يدفع محمد علي باشا جزية سنوية إلى الباب العالي تحدد نسبتها وفقا للبلاد التي يعد إليه بإدارتها – تسري في كل من مصر وولاية عكا القوانين العثمانية ويتولى محمد علي باشا وخلفاءه جباية الضرائب باسم السلطان

–تشكل القوات المصرية البرية والبحرية جزءا من قوات السلطنة العثمانية

–يتكفل الحلفاء في حال رفض محمد علي باشا بتلك الشروط باللجوء إلى وسائل القوة لتنفيذها ، وأن يتخذوا بناءا على طلب السلطان ، كل الوسائل لحماية وجعل المضائق بمأمن من كل اعتداء [6].

---

[1]_ملحق رقم 1، ص 190.

[2]_سليمان الغنام ، مرجع سابق ،ص 191.

[3]_محمد سهيل طقوش، مرجع سابق ،ص 366.

[4]_إياد تركان ابراهيم الدليمي ، مرجع سابق ، ص126.

[5]_سليمان الغنام ، مرجع سابق ، ص192.

[6]_محمد سهيل طقوش ، مرجع سابق ، ص367.

-اتفق أصحاب الجلالة على أن القوي التي سيستعملونها لهذا الغرض ستبقى في مراكزها الدفاعية طوال المدة التي يريدها السلطان ، وعندما يرى جلالته أن وجودها غير ضروري فإنها ستنسحب معا ويعود كل منها إلى قواعده في البحر الأسود أو البحر المتوسط [1].

-يحق لإنجلترا بالاتفاق مع النمسا مساعدة سكان بلاد الشام على خلع طاعة محمد علي باشا

-يحق للسفن الروسية والانجليزية والنمساوية الدخول إلى مضيق البوسفور لحماية اسطنبول ، في حال تقدمت الجيوش المصرية نحوها[2].

لقد أصبحت معاهدة لندن وما شملته من شروط مرفقة أمرا واقعا لإنهاء المسألة المصرية ، التي كانت عبئا ثقيلا على الأوروبيين بصورة عامة والبريطانيين بصورة خاصة ، وهذا ما نلاحظه عند استقرائنا لبنود هذه المعاهدة وشروطها المرفقة التي كانت توحي بالتحدي السافر من قبل الدول الأوروبية لمحمد علي باشا وقواته ، إذ انها قد حددت مدة زمنية لا تتجاوز 10 أيام من تاريخ تبليغ الباشا بنصوص المعاهدة ، ليخضع خلالها لطلبات الدول الأوروبية والسلطان العثماني [3]،كما أنها وقعت موقعا سيئا بالنسبة لمحمد علي باشا غير أنه شرع من فورهفي الاستعداد للدفاع عن أراضيه ، فقام بتكوين فرق من الحرس الوطني كما أنه تعهد بإصلاح القلاع والتعمير واستدعى الجيش من بلاد العرب ، وقام بتوحيد الأسطولين المصري والتركي ، وأعدهما للقتال وأعلن عن رفضه لمعاهدة لندن 1840م وما تضمنته من بنود مرفقة ، وشجعته فرنسا علي ذلك الرفض[4].

وفيما بعد قام محمد علي باشا باستدعاء رفعت بك في محاولة منه لتمويه موقفه لكي يتدارس الأمور عن قرب ، وأبلغه بانتهاء الخلاف بينه وبين السلطان ولكن بشرط عدم تدخل الدول الأوروبية ، ولعله بذلك أراد الإفلات من التقيد بمهلة العشرة أيام، والدليل على ذلك استدعائه لرفعت بك في الأيام الأخيرة لتلك المهلة، وعندما تقرر تبليغ المسؤولة عن القرار الأخير لقناصل الدول الأوروبية المعاهدة، لم يلتقوا به وإنما استقبلهم بوغوص بك وزير محمد علي الذي لم يحصلوا منه على إجابة شافية [5].

---

[1] _ عبد المنعم إبراهيم الدسوقي الجميعي ،**وثائق ونصوص في تاريخ الدولة العلية العثمانية وتاريخ مصر العثمانية** ، دن ، دب ،دس ، ص92.

[2] _محمد سهيل طقوش ، نفسه ، ص ص 367 ،368.

[3] _عايض بن حزام الروقي ، مرجع سابق ، ص 428.

[4] _السيد فرج ، مرجع سابق ،ص 59.

[5] _جمال محمود حجر ، مرجع سابق ، ص 59..

3.نتائج معاهدة لندن 1840م :

كان من أهم آثار هذه المعاهدة أو الاتفاقية سوء العلاقات بين انجلترا وفرنسا التي شعرت بأن الدول الأوروبية تآمرت ضدها ، وانطلقت الصحافة الفرنسية في صراع محموم ، وأعلنت فرنسا استعدادها للحرب ونادت بالانتقام من دول أوروبا تعويضا لها ولمصر ، ولكن في الحقيقة فرنسا لن تساعده مصر أبدا ، إذ تخوفت من أن تكون هناك مواجهة أوروبية عند شرقي البحر المتوسط أو في قلب أوروبا إذا دعت الحاجة ، فتركت مصر لوحدها تواجه أقدارها[1] ، حيث كان لويس فيليب ضد الحرب ويؤيد رغبته في السلم أصحاب الأملاك والأراضي .

لقد كان إعتقاد بالمرستون الراسخ هو أن فرنسا تهدد بالحرب ، ولكنها لن تنفذ تهديداتها ، فلقد كانت القوات الفرنسية غارقة في مشكلاتها في الجزائر ، ومواجهة الحركة المسلحة بقيادة الزعيم الوطني "**الأمير عبد القادر**" الجزائري ، وفضلا عن وجود اضطرابات في شمال إيطاليا، وبالتالي فإن التقدير المنطقي كان عدم إقدام فرنسا على خطوة الحرب مع الدول الأوروبية[2].

اعتبر وكلاء الدول موقف محمد علي هذا رفضًا ضمنيًا للمعاهدة، وعاد رفعت بك إلى الأستانة وتشاور مع الصدر الأعظم ونوقش الأمر مع سفراء الدول الأوروبية في الأستانة، واستقر الرأي على خلع محمد علي من ولاية مصر، وأصدر السلطان فرمانًا بذلك وأبلغ به محمد علي باشا في سبتمبر 1840 م، وفي اليوم الموالي غادر وكلاء الدول الأوروبية مصر، التي أصبحت في حالة حرب مع الدولة العثمانية وحلفائها[3]، لأن محمد علي باشا كان مصمما على التمسك بالبلاد التي فتحها كما جاء في معاهدة كوتاهية ، وأخذ يراهن على مساعدة فرنسا وعلى حرب أوروبية ينتظرها بين ساعة وأخرى ،ولما أبلغته السلطنة العثمانية وقناصل الدول الأوربية في مصر شروط المعاهدة ، ترك الايام العشر تمر من دون أن يصدر أي رد رسمي ، فأبلغه قناصل الدول الأوروبية في اليوم الحادي عشر الإنذار الثاني وأمهلوه 10 أيام اخرى ، كما ابلغوه أنه لم يعد له الحق في ولاية عكا [4].

---

[1]_سيار الجميل ، مرجع سابق ، ص335.

[2]_عبد الغفار محمد حسين ،**بناء الدولة الحديثة في مصر**، دار المعارف، القاهرة، 1980م، ص208

[3]_ جمال محمود حجر، مرجع سابق ،ص59.

[4]_محمد سهيل طقوش ، مرجع سابق ،ص 367.

كانت هذه المعاهدة نصرا دبلوماسيا للدولة العثمانية خاصة بعدما قيدوه بعشرة أيام إذا لم يستجب لشروط هذه المعاهدة [1]، كما ساعدت الدول الموقعة لهذه المعاهدة الدول العثمانية بتأييدها عسكريا لإخضاع محمد علي باشا .

المطلب الثاني : معاهدة لندن الثانية 1841/07/15م

1 فشل مخططات محمد علي باشا ومواجهته مع الدول الأوروبية

أخذ محمد علي باشا يتأهب ويستعد للحرب، وبادر إلى تقوية استحكامات الإسكندرية وعهد بذلك إلى لجنة مكونة من" نجله سعيد بك" و"مسلم باشا"، و" المسيو موجل" و"المسيو هوسار أفندي"، واستمرت فرنسا تحرض محمد علي باشا على الرفض وتعده بالمساعدة[2]

عمد محمد علي إلى تشكيل حرس وطني في مصر، وجند العمال في ورش الحديد وورش المهمات الحربية وورش بولاق وتلاميذ المكاتب واستثنى عمال المصانع[3]، كما انه أراد استباق الموقف في حالة الهجوم على قواته في الشام، فاستدعى قواته من اليمن والحجاز وأرسل الإمدادات إلى عكا، وأقدم على إغراء الأمير بشير حتى لا ينظم لقوات الحلفاء ، فصنع قلائد له ولأحفاده وأرسل مائتين وواحد وستين كيس من المال لتوزيعها على رؤساء الدروز في سبيل استمالتهم إليه[4]

كانت إنجلترا في هذه الأثناء قد أرسلت أسطولها إلى موانئ الشام، واشتركت معها سفن النمسا والدولة العثمانية، وأقدمت على تجهيز حملة برية مكونة من خمسة عشر ألف جندي إنجليزي وخمسة ألاف وخمسمائة جندي عثماني، وعمد الحلفاء إلى إثارة القبائل كما وزعت عليهم إنجلترا ثلاثين ألف بندقية، وهنا تحرج موقف القوات المصرية في الشام[5]

استخف محمد علي باشا بنشاط الحلفاء، وكان يقول :"إن كل ما يستطيعون فعله هو توزيع المنشورات والنقود والسلاح، فتذهب هباءًا فجنودي يحتلون السهول، والأمير بشير يحتل الآكام والروابي، فإذا عاد الجبليون للثورة كانوا بين ناريين ولا عون لهم سوى ستة ألاف ألباني ترسلهم الدولة العثمانية "[6]، ولكن حلة النفور في سوريا ولبنان وفلسطين ضد إبراهيم باشا كانت قد عمت كل بلاد الشام،

[1] _حسن الضيفة ، مرجع سابق ، ص175.

[2] _ محمد عبد الفتاح أبو الفضل ،مرجع سابق ، ص208

[3] _داود بركات ، مرجع سابق ، ص181.

[4] _لطيفة محمد سالم ، مرجع سابق ، ص51.

[5] _عبد الغفار محمد حسين ، مرجع سابق ،ص 208.

[6] _داود بركات ، مرجع سابق ، ص 183.

بسبب تكليف إبراهيم باشا للسكان بأعمال إضافية كبيرة دون مقابل، كما أن هذه الأقطار كانت ترغب بعودة الحكم العثماني[1]

استغلت قوات التحالف الأوروبي الموقف، لتقوم الأساطيل الانجليزية والنمساوية والعثمانية بمحاصرة السواحل السورية، وبدأت العمليات أمام سواحل بيروت بقيادة" ستيفورد" ونبيير "ومعهما جيش عثماني مؤلف من أربعة ألاف جندي، شرعت الأساطيل في إطلاق قنابلها على بيروت في سبتمبر 1840 م، ونزل الجيش العثماني بالقرب من المدينة إلا أنها لم تفلح في الاستيلاء عليها لحسن دفاع سليمان باشا عنها، ولما وصل الخبر إلى إبراهيم باشا وهو في دمشق سير إليها مددًا، ولكن هذا الجيش هزم في الطريق عند قرية برومانة، ثم انزل الحلفاء قوة أخرى عند صيدا فاستولت عليها عنوة قبل أن يصل إليها إبراهيم لتخليصها، واشتبك مع الحلفاء في 08 أكتوبر في موقعة فاصلة عند قلعة الميدان بالقرب من دمشق، وكانت الدائرة فيها عليه وبالكاد نجا مع ثلة صغيرة من الفرسان ليرجع بعدها إلى دمشق، ولقد عملت الدعاية الانجليزية على إذاعة الأخبار الكاذبة فنشرت رواية أن إبراهيم باشا قتل في جبال لبنان وتشتت شمل رجاله، وكان من نتائج ذلك أن غادر سليمان باشا الفرنساوي بيروت، بعد أن نصب عليها أمير فرقة عسكرية وهو صادق بك، ولكنه سرعان ما أصابه الخوف من مواجهة التحالف، ففر وترك المدينة مما جعل الانجليز يستولون عليها دون عناء كبير[2].

بعد الاستيلاء على بيروت تفرغ الحلفاء لحصن عكا، وأصدرت إنجلترا أوامرها للأميرال روبرت ستونفورد في أواخر أكتوبر 1840 م بمهاجمة الحصن، وقام الحلفاء بمحاصرته بإحدى وعشرين سفينة حربية، ولم تكن حامية عكا تتكون إلا من خمسة ألاف جندي، واستطاعت إحدى المراكب المحاصرة للحصن من إصابة مخازن البرود الذي يحتوي على مائة وستين برميلاً للبارود، وكان مما أسهم في ذلك أن احد المهندسين الإيطاليين الذين كلفوا بإعادة تحصين أسوار عكا، سلم خريطة الحصن للأسطول الانجليزي، وهو ما أسهم في إصابة المخازن بالقصف، وقد ترتب من جراء هذا الانفجار موت ألف وخمسمائة جندي من الحامية المصرية، ودمرت الحصون والأبنية ولم يبقى أمام الحامية إلا الاستسلام،

ويصف احد الشعراء الانفجار بقوله :

قالوا بأن جهنما تحت الثرى مالي أراها فوق عكة تضرم

---

[1] _نفسه ، ص 37.

[2] _جورج يانج ،علي أحمد شكري ، **تاريخ مصر من عصر المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل** ، تعريب علي أحمد شكري ، ط2، دار مكتبة دبولي ،مصر ، 1996م ،ص146.

لو لم تكن دار الشقاوة عكة ما أمطرتها بالشرار جهنم

وانجلى الحصار عن عكا مخلفًا ألفي قتيل وجريح وثلاثة ألاف أسير[1] ، وهكذا نجد أن الحلفاء في هذه الفترة استطاعوا الاستيلاء على حيفا، وصور وصيدا وطرابلس واللاذقية وعكا ويافا ونابلس، كما أن الأمير بشير حاكم لبنان انحاز للجانب المنتصر وقدم المساعدة له، وفشل محمد علي في جذب أمراء وشيوخ لبنان، وانسحبت القوات اللبنانية من جيش إبراهيم وانضمت للحلفاء، كما ظهرت خيانة شريف باشا حاكم الشام، وأصبح هنا إبراهيم باشا في موقف لا يحسد عليه، فالأساطيل تحكمت في الساحل واستولت عليه والفتن والاضطرابات والتمردات في الداخل، وقد انفضت عنه العناصر التي كانت مؤيدتًا له[2]

وامعانًا في الضغط من جانب الحلفاء أرسل القائد العام اسنوبفورد القائد شارل نابييه لتدمير القطع البحرية في الإسكندرية وحصارها، وحال وصوله أرسل إلى محمد علي يعرض عليه حكم مصر وراثيًا بشرط سحب قواته من سوريا[3]

لم يجد محمد علي بدًا من التسليم خاصتًا بعد أن تخلت فرنسا عنه وانهارت قواه المعنوية بعد سقوط عكا، فتم الاتفاق على تسليم الأسطول العثماني واخلاء سورية، مقابل أن تضمن الدول لمحمد علي حكومة مصر وراثية وألا تمس سواحل مصر بسوء، وتم التوقيع على هذا الاتفاق في 27 نوفمبر 1840م[4] .

أ- انسحاب محمد علي وجيشه:

اضطر محمد علي إلى ان يرسل إلى ابنه يأمره من الانسحاب من الشام وفي 29 ديسمبر 1840م أمر إبراهيم باشا قادة الجيش بتنفيذ عملية الجلاء وكان مؤلفا من 55 ألف جندي بصحبتهم 150 مدفعا ،وكان يتبع هذا الجيش نحو 7 ألاف من الأتباع والعائلات، وتم حشد هذا الجيش في حلب وأقدم إبراهيم إلى تقسيم هذا إلى 5 أقسام ،حيث أمر القسم الاول أن يسلك طريق شرق الأردن إلى غزة والعريش ، والثاني أن يسلك طريق الحج ومعان فالعقبة ومنها إلى السويس ، أما هو فجعل وجهته غزة ، ومنها ليركب البحر متوجها إلى مصر .

---

[1] _داود بركات ،مرجع سابق ، ص199.

[2] _لطيفة محمد سالم ، مرجع سابق ، ص 51.

[3] _عبد الغفار محمد حسين ، مرجع سابق ، ص 209.

[4] _جورج يانج ، علي أحمد شكري ، مرجع سابق ،ص 147.

بعد المأساة الحقيقية للقوات المصرية تركو غزة في 19 فيفري 1841م بعد أن قضوا فيها حوالي عقد من الزمن في أرض الشام [1].

قام كل من بريطانيا والنمسا وبروسيا وروسيا بإرسال مذكرة إلى الباب العالي في03جانفي 1841م ، يطالبونه فيها بالرجوع عن قرار عزل محمد علي باشا الذي كان السلطان قد أصدر ه بعد أن رفض محمد علي قبول شروط معاهدة لندن 1840م،

طالبت الدول الأوروبية من محمد علي باشا أن يخضع للباب العالي خضوعا تاما بلا قيود ولا شرط ، فامتثل لذلك وأرسل في جانفي 1841م رقعة يظهر فيها خضوعه ويعترف بسيادة الباب العالي [2]، وقد استجاب السلطان عبد المجيد إلى طلبات الدول الأوروبية على كراهة منه ، وأصدر بتاريخ 13فيفري 1841م الموافق ل 21 ذي القعدة 1256هـ الخط الشريف الهمايوني[3]، والذي أثبت فيه محمد علي باشا على عرش مصر وأقر حقوق الوراثة لنسله، وأرسله السلطان إلى محمد علي باشا على يد رسول خاص هو سعيد مهيب أفندي وزير العدلية العثمانية وزوده بتعليمات خاصة بمهمته[4].

ب_ الفرمان السلطاني 13 فيفري 1841م:

تضمن الخط الشريف أن تكون وراثة العرش في مصر وراثية ، فيمن يختارهم السلطان من أولاد محمد علي باشا الذكور ، وألزم من يختاره السلطان أن يذهب إلى الأستانة ويتلقى بنفسه فرمان التقليد ، وجعل مرتبة حاكم مصر مماثلة لمرتبة وزراء الدولة في المخاطبات والمقابلات السلطانية ، وألزم هؤلاء الحكام بتنفيذ المعاهدات وخط شريف كلخانة في مصر ، وأن تجبى الضرائب بإسم السلطان وأن تكون ربع إيرادات مصر 25% من مالية مصر الإجمالية ، وأن تضرب النقود باسم السلطان وتكون من نفس نوع نقود الأستانة في القيمة والنوع والمعيار[5] ، وأن لا يزيد عدد الجيش المصري في زمن السلم عن 18 ألف جندي وللباب العالي أن يزيده إلى من يشاء زمن الحرب ، ويتبع في مصر نضام التجنيد المعمول به في الدولة العثمانية وهو يقضي بجعل مدة الخدمة العسكرية 5سنوات ، وأن لا تختلف ملابسهم وأعلامهم وأسلحتهم عن الجيش العثماني ، ولوالي مصر حق منح الرتب العسكرية لضباط البر والبحر

[1]_لطيفة محمد سالم ، مرجع سابق ، ص 52.

[2]_عمر الاسكندري ، سليم حسن ، مرجع سابق ، ص192.

[3]_ انظر الملحق 2 .

[4]_جميل خانكي ، **الذكرى المئوية لتثبيت محمد علي باشا وأسرته على عرش مصر** ، المطبعة العصرية ، مصر ، دت ، ص 22

[5]_عبد الغفار محمد حسين ، مرجع سابق ، ص211.

حتى رتبة ساغ قول آغاسي*، أما الرتب العليا فللسلطان وحده ، وليس لمصر أن تبني سفن حربية إلا بإذن السلطان .

يساق هؤلاء الجنود في حالة الحرب إلى الجبهة التي يأمر بها الباب العالي ، وفي حالة السلم ترسل مصر إلى استنبول 400 جندي سنويا بشرط تبديلهم ، ويسرح الجنود الفائضون وتباع السفن الحربية ويلغى الأسطول ، ويرفرف في مصر العلم العثماني ولا يستعمل غيره ، وتصك النقود باسم السلطان ، ولا تستدين الإيالة من دولة خارجية كما أن علامات التقدير والأوسمة تمنح من قبل السلطان ، ولا يجوز للوالي ومعاقبة أي مصري إلا بقرار من المحكمة ، ويتلقى الأوامر من الباب العالي في كل مسألة مهمة داخل مصر [1]، ولقد منح الباب العالي محمد علي أيضا ولايات النوبة ودارفور وكرديفان وسنار مدة حياته ، بدون أن تنتقل إلى ورثته كمصر .

وبالتأمل في هذه الشروط يتبين مدى تجاوزها لمعاهدة لندن 1840م ، فهذا الفرمان كله قيود على محمد علي باشا كتحديد عدد الجيش ، وعدم بناء السفن الحربية إلا بعد إذن السلطان ، وتقييد الحكومة المصرية في مجال منح الرتب العسكرية وحق مراقبة مالية مصر ، وكل هذه القيود فرضها السلطان دون أي سند من المعاهدة ، وبخاصة تقويم الجزية السنوية بربع إيرادات الحكومة المصرية ، وكذلك حق اختيار السلطان من يشاء من أولاد محمد علي وأحفاده ليتولى حكم مصر[2].

اعترض محمد علي على هذه القيود التي جاءت في هذه الفرمان الخاصة لترتيب الوراثة وتقدير الجزية المطلوبة ، ولتسوية هذه المسألة تم تبادل جملة مذكرات بين الباب العالي والدول الأوروبية ، أسفرت في النهاية عن صدور فرمان آخر في 01 جوان 1840م ، وأبرز التغيرات التي وردت فيه، نص ترتيب الوراثة بشكل يجعلها منحصرة في الأكبر الأرشد فمن يليه من ذرية محمد علي ، أي انتفاء الاختيار الذي كان للسلطان العثماني بموجب اتفاق 13 فيفري 1841م ، ولكن بشرط ان يصدر التقليد دائما من الباب العالي ، حتى إذا انقرضت ذرية محمد علي الذكور حق للباب العالي أن يعين شخصا آخر

---

* _رتبة صاغ قول آغاسي،هي رتبة عسكرية من رتب الجيش المصري ، استحدثت زمن محمد علي وتوازي رتبة رائد في أيامنا ، كان حاملها يتقاضى راتبا شهريا مقداره 1250قرش ، انظر: **مصطفى عبد الكريم الخطيب** ،مرجع سابق ، ص285.

[1] _يلماز أوزتونا، مصدر سابق ، المج 2 ، ص 39.

[2] _ محمد مفتاح أبو الفضل ، مرجع سابق ، ص216.

للولاية وليس في هذه الحالة لأولاد بنات محمد علي حق أو وجه شرعي يسوغ لهم الادعاء بالميراث ، كما نص أيضا على تنفيذ خط شريف كلخانة والمعاهدة المبرمة مع الدول أو التي تبرم معها مستقبلا [1].

وقد تم تحديد الجزية السنوية ب80 ألف كيس أي 400 ألف جنيه ، ومن خلال مراجعة كل هذه الفرمانات يظهر جليا أن الباب العالي كان يقصد الثأر من محمد علي بعد أن حقق النصر وتسبب في هزيمة السلطنة العثمانية وهز عرش الباب العالي ، وكان فرمان 13 فيفري 1841م بمثابة تصفية حسابات بين السلطان ومحمد علي [2] .

امتثل محمد علي باشا لهذا الفرمان بشكل تام ، في حالة مخالفته اي حكم من أحكام الفرمان تؤخذ منه وراثة مصر [3] ، وأعلن محمد علي على نفسه أنه والي عن السلطان وأصبح حاكما على مصر فقط وقام بإعادة المناطق الأخرى ، كما أنه قام بتقليص جيشه إلى 18 ألف جندي يخضعون للسلطة العليا بالباب العالي ، وأصبح للسلطان حق تعيين الرتب العسكرية العليا في هذا الجيش [4].

2 عقد معاهدة لندن الثانية 1841/07/13م:

بعد سقوط عكا وانسحاب محمد علي باشا ، تغير موقف فرنسا حيال مصر تغيرا عظيما ، فبع أن كان المسيو تيرس رئيس الوزارة الفرنسية يشجع محمد علي ويطوع له رفض مطالب الحلفاء ويعده بمساندة فرنسا له ، تراجع ونكص على عقبيه ، حيث تبين لمحمد علي عدم استعداد فرنسا للحرب وإنها لا تتم تأهبها إلا بعد انقضاء 6 أشهر ، وظهر كذلك أن المسيو تييرس لم يكن جادا في وعده ، ولو كان جاد لبادر بنجدة اليه في سورية يتماسك بها الجيش المصري ، لكن شيئا من ذلك لم يحصل، وعمد المسيو تييرس إلى سياسة التسويف ، في هذه الأثناء استدعى الأسطول الفرنسي الذي كان يراقب الأحوال في مياه الشرق ، وأمره بالعودة إلى فرنسا ، وهكذا أخفقت سياسة تييرس وتخبط من فشل إلى فشل وعرض كرامة بلاده للامتهان ، وجنى على مصر بأن ورطها في رفض شروط معاهدة لندرة "لندن" وسول لها ثم تخلى عنها وتركها وحدها إزاء الدول المتألبة عليها ، فأذعنت واضطرت إلى قبول شروط أسوء مما عرض عليها في المعاهدة ، فلم يجد المسيو تييرس تلقاء هذا الفشل إلا أن يقدم استقالته ،

[1]_عمر عبد العزيز عمر ، مرجع سابق ، ص321.

[2]_محمد مفتاح أبو الفضل ، نفسه ، ص 217.

[3]_يلماز أوزتونا ، مرجع سابق ، المج 2 ، ص 39.

[4]_ نينل الكسندرو ووفنا دولينا ، مرجع سابق ، ص 124.

فاستقالت وزارته في أكتوبر سنة 1840م ، وليته كان من الممكن أن يستقيل عمله ...[1] وهكذا انسحبت فرنسا من الميدان ، وتركت مصر وجها لوجه أمام الدول الأوروبية بعد أن ورطتها في مقاومة قرار الدول المؤتمرة ، وكانت هذه السياسة الخرقاء من فرنسا سببا في ازدياد ضغط الدول على محمد علي وإنقاص المزايا التي سوغتها معاهدة لندن لمصر ، فلو لم تغره فرنسا لما وصل لما هو عليه الآن .

كان انضمام فرنسا في 15 مارس 1841م إلى معاهدة لندن كفيلا بعودة التضامن الأوروبي فيما يختص بتسوية المسألة الشرقية ، فلما انتهت الأزمة العثمانية – المصرية[2]، ومع حل المسألة المصرية استلزم الأمر أيضا حل مشكلة المضائق التي كانت المسألة المصرية وراء ظهورها من معاهدة هنكار اسكله سي سنة 1833م والتي انقضت مدتها ذات الثماني سنوات [3].

لقد سعت الدول الكبرى ، على عقد إتفاقية جماعية في 13 جويلية 1841م أطلق عليها اتفاقية لندن الخاصة بالمضائق ، وقد أرست هذه الإتفاقية نظاما للمضائق ، ظل مطابقا بدون ادخال تعديلات جوهرية عليه ، حتى قيام الحرب العالمية الأولى سنة 1914م[4] .

أ/ شروط معاهدة لندن الثانية :

لقد تضمنت هذه المعاهدة ثلاث مواد نصت المادة الأولى على:

– الاعتراف بالقانون القديم للدولة العثمانية والذي يقتضي بإغلاق مضيقي الدردنيل والبوسفور أمام السفن الحربية الأجنبية ما دام الباب العالي في حالة سلام من ناحية[5] ، ومن ناحية أخرى بأن يعلن الأباطرة والملوك الدول الموقعة على هذه المعاهدة أنهم يتعهدون باحترام قرار السلطان والالتزام به[6].

– يحق للسلطان منح تراخيص بمرور السفن الحربية الخفيفة التي تستخدم في خدمة السفارات والقنصليات[7].

---

[1]_عبد الرحمان الرافعي ، مصدر سابق ، ص ص 299 .300.

[2]_محمد سهيل طقوش ، مرجع سابق ص 368.

[3]_أكمل الدين أحسن أوغلي ، مرجع سابق ، مج 1، ص102.

[4]_محمد سهيل طقوش ، نفسه ، ص368.

[5]_ألكسندروفنا دولينا أنييل ، مرجع سابق ، ص 126.

[6]_عبد العزيز محمد الشناوي ، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها** ، ج1، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1980م ص 223.

[7]_محمد سهيل طقوش ، مرجع سابق ، ص 368.

– التزام السلطان في المادة الثالثة بتبليغ مضمون هذه الإتفاقية إلى جميع الدول التي تربطه بها علاقات صداقة يدعوهم إلى الموافقة عليها [1].

سعت روسيا جاهدة لتغيير البند الأول من المعاهدة ، وقد حاول السفير بروتوف التدخل لتغيير هذا النص ، بحيث يتم منع مرور السفن الحربية في كل الظروف ، ولكن هذا كان معناه قبول الدول الأوروبية بوضع الدولة العثمانية تحت رحمة روسيا ، فإذا ما هاجمتها روسيا فإن هذه المادة ستحرم السفن الحربية الأوروبية من المرور ومن ثم إنقاذ الدولة العثمانية ، فالمضائق التركية هي الطريق الوحيد المتاح للدول الأوروبية لمحاربة روسيا من خلاله ، إذ أن مهاجمتها برا كان من المستحيل ، وقد اصر بالمرستون على إنضمام فرنسا لهذه الإتفاقية الدولية التي تضمن الملاحة في المضائق التركية على الرغم من انها لم تكن عضوا في معاهدة لندن الأولى 1840م[2].

ب/ نتائج المعاهدة :

حققت هذه المعاهدة نتائج هامة لكل الأطراف الفاعلة في معادلة النظام الأوروبي ، فبالنسبة للدولة العثمانية كانت هذه المعاهدة تتوافق مع سياستها على المضائق ، واكتسبت هذه الأخيرة قوة كبيرة باشتراك خمس دول أوروبية كبرى معها في تقرير حق الباب العالي في غلق المضائق في وجه السفن الحربية الأجنبية [3].

[3].

أما بالنسبة لانجلترا فقد خدمت مصالحها بالدرجة الأولى ، لأنها قد ألغت ضمنيا معاهدة هنكار اسكله سي 1833م التي كانت تعطي لروسيا امتيازا عسكريا خطيرا انفردت به دون سائر الدول [4]،فوقعت هذه الإتفاقية في وجه أطماع روسيا التي كانت ترمي إلى تحقيق نوع من السيطرة العسكرية على المضائق ، والإستيلاء على اسطنبول في نهاية المطاف سواء بالإشتراك مع الدولة العثمانية في الدفاع عن المضائق أو بعبور أسطولهاالحربي البوسفور والدردنيل [5].

[1]_عبد العزيز محمد الشناوي ، مرجع سابق ،ص217.

[2]_محمد عبد الستار البدري ، مرجع سابق ، ص 217.

[3]_عبد العزيز محمد الشناوي ، مرجع سابق ، ج1، ص 224.

[4]_إياد تركمان إبراهيم الديلمي ، مرجع سابق ، ص 134 .

[5]_عبد العزيز محمد الشناوي ، مرجع سابق ، ص 224.

أما روسيا بتوقيعها لهذه المعاهدة تكون قد اعترفت بخسارتها أمام المساعي الإنجليزية ، خاصة بعدما ألغيت لها معاهدة هنكار اسكله سي 1833م، ووقفت حاجزا في وجه أطماعها في الأراضي العثمانية ، ومع ذلك فقد ارتاحت روسيا لأن المعاهدة قد منعت أيضا انجلترا من استخدام الممرات في يحال السلم لأغراض عسكرية .

المطلب الثالث : تأثير المعاهدتين على مصر

1/ مركز مصر الدولي بعد معاهدة لندن :

لقد كانت معاهدة لندن هي الوثيقة الأساسية لمركز مصر الدولي من سنة 1840م إلى نشوب الحرب العالمية الأولى 1914م، فهي التي حددت هذا المركز وجعلت لمصر شخصية دولية مستقلة ورفعت مركزها كغيرها من ولايات السلطنة العثمانية إلى دولة مستقلة إستقلالا مقيدا بقيود السيادة التركية[1].

فقد كانت لهذه التسوية بداية فترة جديدة في تاريخ المسألة المصرية ، والتي أصبح لها وضع خاص إما في نطاق المسألة الشرقية أو خارجها ، فالدول الأوروبية الكبرى حققت سلامة الإمبراطورية العثمانية وتماسك أراضيها من جهة ، ومن جهة أخرى حطمت مصر وحدت من توسعها ، مما ادى إلى تراجعها[2]، فبعد أن شهدت مصر الركود الكبير ، لم يكن بمقدور محمد علي باشا النهوض بها إلى الدرجة التي تصبو إليها نفسه ،والسبب في ذلك يرجع إلى أمرين أساسيين وهما :

- تقدمه في السن واضمحلال قواه العقلية و الجسدية.

- حالة البلاد التي كانت قد انحطت دفعة واحدة لما حل بأهلها من مصائب من جراء كل هذه الحروب التي قاموا بها وأنفقوا عليها دماءهم وأموالهم حتى أصبحت البلاد في حال يرثى لها [3].

---

[1]_عبد الرحمان الرافعي ، مصدر سابق ، ص312.

[2]_أحمد عبد الرحيم مصطفى ، **علاقات مصر بتركيا في عهد الخديوي اسماعيل 1869-1879م** ،دار المعارف الإسكندرية ، 1967م ، ص6 .

[3]_ عمر الإسكندري ، سليم حسن ، **تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر** ، مكتبة مدبولي، القاهرة ، 1996 ، ص197.

فتوجهت الحكومة المصرية إلى القيام بإصلاحات داخلية نافعة ، ولكن الحركة الإصلاحية التي ظهرت في نظم الدولة ومنشآتها السياسية والاقتصادية وبذلك اضمحل مصدر قوته الفعلية ، كما اضطر إلى إلغاء نظام الإحتكار الذي خدم الدول الأوروبية إلا أنه أثر سلبا على تراجع ولاية مصر[1]. فتعرضت مصر سنة 1849م لانتكاسة اقتصادية وذلك على إثر اجتياح الجراد للزراعة كما تبعه هبوط النيل ، فأصبحت تتراجع تدريجيا في اقتصادها نتيجة الظروف الطبيعية [2].

كما عرفت الصناعة والتجارة تراجعا كبيرا بسبب اهتمامها بالجيش والأسطول ، فقد امتد نظام الإحتكار للصناعة ، فكان الصناع المصريون مجرد أجراء يعملون لحساب الحكومة، وقد ترتب على تحديد قوة مصر العسكرية نتيجة تدخل الدول وفرض تسوية لندن 1840-1841م مأن أغلق عددا كبيرا من المصانع وحلت الصناعات الأجنبية محل الصناعات الوطنية، فأصاب الصناعة الوطنية التدهور .

أما التجارة فقد وضعت الحكومة يدها على العديد من المحاصيل الزراعية ، فألزمت الفلاحين لبيع محاصيلهم بالسعر التي تحدده هي ، وبهذا احتكرت الحكومة التجارة الداخلية والخارجية فأصبحت هي التاجر الوحيد للمحاصيل الهامة كالقطن والقمح والكتان ... إلخ بالإضلفة إلى المصنوعات الرئيسية ، كما تراجعت النهضة الثقافية والعلمية بخطى سريعة إلى أن انتكست هي الأخرى بعد تسوية 1840-1841م ، فأغلقت عدة مدارس وتوقف النشاط العلمي في كثير من المجالات [3] .

إلا أن في السنتين المتتاليتين 1844- 1845م شهدت مصر تحسن على إثر تنضيمات ابراهيم باشا الذي سيطر على دواليب الحكم ، وأصبح يسير شؤون الدولة [4].

2-التدخلات الأجنبية في مصر :

لقد فتحت معاهدة لندن 1840-1841م أمام مصر التدخلات الأجنبية عن طريق نظام الامتيازات الأجنبية وهذا ما ترتب عنه تدفق الأجانب طلبا للثورة واستغلال مواردها بمساعدة قناصلهم في مصر ، فاتسع نفوذهم بضعف الحكومة المصرية وبذلك عمت الفوضى داخلها [1].

---

[1] _ محمد صبري، **تاريخ مصر الحديث من محمد علي إلى اليوم** ، ط1، مكتبة دار الكتب المصرية ، مصر 1926م، ص ص 79 . 80.

[2] _عمر الاسكندري ، سليم حسن ، نفسه ، ص 197.

[3] _ شوقي عطاالله الجمل ، مرجع سابق ، ص ص 149 150 151 .

[4] _عمر الاسكندري ، نفسه ، ص 198 .

ولقد أملت الدول الأوروبية الكبرى التسوية وضمنت استمرارها وخلقت هذه الوصاية الدولية فرصة واسعة لتغلغل النفوذ الأوروبي الإنجليزي والفرنسي [2]، لذلك اتجه "محمد علي باشا" لمقاومة التواجد الأوروبي بإتباع أسلوب المجاملة للدولتين ، فقد حاول أن يستغل المنافسة الفرنسية والبريطانية ، ليجدد تعاونه مع الحكومة الفرنسية في تحصين السواحل المصرية [3].

لقد ظلت سياسة "محمد علي باشا" الخارجية على ما كانت عليه دون أن يطرأ عليها تغيير كبير، خاصة ارتيابه من بريطانيا جعله يرفض منحهم امتيازا بحفر قناة السويس بسبب سياسة "بالمرستون" العنيفة التي لم يمر عليها أربعة سنوات [4]، كما حاولت فرنسا الحصول على امتيازا فيما يخص مشروع قناة السويس، إلا أن الوالي المصري تردد في الموافقة خوفا من معارضة انجلترا، كما أصّر على ضمانات تجعل المشروع مصريا بحت، ويكون رأس المال من مصر [5] .

فسعى" **محمد علي باشا** "في كثير من المرّات لتحقيق استقلال ذاتي إذ نجده وضع يده على المواصلات النيلية (نسبة إلى النيل) والبرية التابعة لبريطانيا فاشتراها ووضعها تحت إشرافه، كما قام بشراء مصلحة **الترانزيت** والتي عرفت باسم"**دوي لندروت** "فقد أعاد تنظيمها وأصبحت من خيرة المصالح في مصر [6].

اقتنع" **محمد علي باشا** "بأنه لا جدوى من الاعتماد على فرنسا أو أي دولة الأوروبية الأخرى واعتبر بأن النفوذ التركي أقل إذلالا وأسهل من المقاومة والنفوذ الأوروبي، لذلك سعى إلى تحسين علاقته مع السلطان العثمانية، بحيث أصبح هذا التوجه هو حجر أساس" **لمحمد علي باشا"** منذ تسوية لندن 1840-1841م [7].

---

[1] _عمر عبد العزيز عمر ، **تاريخ المشرق** .... ، مرجع سابق ، ص 139.

[2] _عمر عبد العزيز عمر ، **تاريخ مصر** ....،مرجع سابق ، ص 105.

[3] _أحمد مصطفى ، **علاقات مصر** ....،مرجع سابق ، ص 7.

[4] _جورج يانج ، مرجع سابق ، ص168.

[5] _أحمد مصطفى ، **علاقات مصر** ....، مرجع سابق ، ص ص 7 . 8.

[6] _ إلياس الأيوبي ، **محمد علي سيرته وأعماله وآثاره** ، إدارة الهلال ، مصر ،1923م ، ص 136.

[7] _أحمد مصطفى ، **علاقات مصر** ....، مرجع سابق ، ص 8.

3_ نهاية محمد علي باشا :

عادت مصر إلى حظيرة الدولة العثمانية وارتبطت بها، وحرم التدخل الأجنبي "محمد علي باشا "من ثمار الانتصارات التي حققها، ووضعت مصر تحت الإشراف أو الوصاية الأوروبية[1]، وأصبحت سلطته بعد فرماني 14فيفري و19 أفريل1841م قاصرة على مصر والسودان، فأدى هذا إلى أن يتنازل عن عشرة ألاف جندي من جنود سوريا تطبيقًا لنص الاتفاق الذي حصر عدد الجيش 18 ألف جندي[2] ، وقد اضطره هذا الأمر إلى إعادة تحصين مدينة الإسكندرية على يد مهندسين فرنسيين، وأرسل حفيده عباس باشا إلى الباب العالي يلتمس منه أن يمنحه تقليدًا أوسع نطاقًا من الأخير، فأرضاه الباب العالي بأن منحه لقب الصدارة العظمى من غير أن يجيبه إلى طلبه.

انتشر طاعون الماشية سنة 1843م في مصر حيث أصبحت البلاد على حافة الخراب ، كما اجتاح الجراد في نفس السنة زراعة البلاد حيث توقفت عجلة الاقتصاد ، فكر محمد علي باشا في التخلي عن الملك ويذهب إلى مكة المكرمة ليقضي بقية أيامه ، إلا أن سفراء الدول الأوروبية أزالوا ما في نفسه نحو ابنه[3] الذي توعكت صحته في سنة1845م، وقد إستقر رأي الأطباء على أن يسافر إلى أوروبا طلبًا للراحة، وما كاد يصل هناك حتى تسابقت الدول الأوروبية إلى استقباله وبخاصة فرنسا وانجلترا، وبعد أن استعاد صحته عاد في صيف 1846م، ليجد والده قد سافر إلى الآستانة بدعوة رسمية لتقديم فرائض التبعية بمناسبة صدور فرمان الوراثة لأسرته لسنة 1846م المقبلة، مشتملاً امتياز حكم القطر المصري بمصادقة الدول الأوروبية[4] .

حيث شهدت الفترة 1841-1849م من حكم محمد علي باشا سلسلة من التمردات والحروب الطويلة التي أثارها ذلك "الباشبوزق المزمن" ولم يكن عن طواعيته للحوادث أنه اخذ تدريجيا يسلم زمام الامور إلى إبنه ابراهيم باشا الذي انتهى به الأمر أن اصبح قائم مقام 1847م ، ولكن الارجح انه شعر

[1] _زين العابدين شمس الدين نجم ، مرجع سابق ، ص100.
[2] _جورج يانج ، مرجع سابق ، ص 154.
[3] _عمر الإسكندري ،مرجع سابق، ص 197.
[4] _جورج يانج ، مرجع سابق ، ص 155.

بضعف في قواه العقلية كما يلوح من إعتزامه ارسال تجريدة عسكرية إلى مارسيليا لإعادة صديقه لويس فيليب إلى سرير الملك .

وقد انتهز بعد فراغه من عناء الأعمال اول فرصة للراحة عرضت عليه في حياته الطويلة ووضع بيده الحجر الأساسي للقناطر الخيرية العظيمة والتي توجت بالنجاح في سبيل تجديد النظام العتيق في مصر[1]، وكان حينها عمره حينها قد تجاوز 77 سنة [2]،فلم يعد حينها قادرا على القيام بواجبات الحكم وأعبائه بعد رحلته الطويلة والشاقة ، والتي فقد فيها معظم أبنائه وهو على قيد الحياة [3] . وفي الأيام الأخيرة من حياته حنّت نفسه إلى رؤية الأماكن التي نشأ فيها فقصد سلانيك، ثم اتجه إلى الأستانة حيث أستقبل استقبالا رسميا[4] وقد رأى السلطان العثماني" **عبد المجيد** "ضرورة أن يكرمه –بالرغم من أنه حارب الدولة العثمانية وكاد يقضي عليها–، فقرر رفع رتبته إلى الصدارة العظمى وقلّده وساما[5].

ثم عاد إلى مصر ولم يمكث طويلا بعد تولية حفيده" **عباس باشا** "إلا أشهر قليلة حتى استفحل أمر جنونه، ليكون آخر ما قاله وهو يودع الحياة "...**سيجني أحفادي ثمار ما زرعت...**"[6] توفي بالإسكندرية في 13 رمضان 1265هـ /2 أغسطس 1849م ودفن بمسجده الذي شيده بالقلعة سنة **1831**م .

انتهت حياة محمد علي باشا مخلفا ورائه تاريخ لايزال يذكر ليومنا هذا فقد شهدت له مصر بالعطاء والتضحية ، لما حققه لها من إستقلال .

[1] _نفسه ، ص ص 169. 170.

[2] _الياس الأيوبي ، مصدر سابق ، ص 136.

[3] _نشأت الديهي ، **محمد علي باشا بدايات قاسية ومجد عظيم** ، **دار الجمهورية** ، مصر ، 2009، ص 236.

[4] _جورج يانج ، نفسه ، ص ص 170 .171.

[5] _الياس الأيوبي ، مصدر سابق ، ص 137.

[6] _ جورج يانج ، مرجع سابق ، ص 178.

المبحث الثالث

تأثيرات المعاهدتين على الدولة العثمانية

المبحث الثالث: تأثيرات المعاهدتين على الدولة العثمانية

يعتبر محمد علي باشا بمثابة الضربة القاضية للدولة العثمانية التي دخلت بسببه إلى صراعات داخلية وخارجية، فهذه الأخيرة لم تجد حل للهجوم المصري بسبب التطورات التي قام بها محمد علي السياسية والمالية والإدارية والعسكرية لصالحه، والتي أدت إلى تفكيك توازن المجتمع الأهلي وإحداث اضطرابات عميقة في شتى جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، أسهم هذا الوضع في توفير بيئة سياسية لتدخلات القوى الأوروبية من جهة والباب العالي من جهة أخرى، وبذلك استطاعت هذه القوى أن تفتح جبهة استنزاف سياسي وعسكري واقتصادي داخل مجال محمد علي عبر سياسات مركبة من التشجيع والدعم وممارسة حق حماية الأقليات ...[1]

بعد الهزائم المتكررة للجيش اضطر السلطان محمود الثاني طلب المساعدة مرة أخرى من الدول الأوروبية حيث سارعت هذه الأخيرة لتقدم لها يد العون فقد كانت أكثر حسما في تصديها لمشروع محمد علي باشا ، ولم تعد روسيا وحدها مستعدة للدخول في الحرب بل كانت إحدى القوى التي تعمل داخل المعادلة التي بنتها بريطانيا لهذا، ومرة أخرى قطعت الدول الاوروبية طريق الآستانة أمام محمد علي ولم يعد أمامه إلا طريق التفاوض مع السلطة المركزية بغية كسر الهجوم الاوروبي .

قام محمد علي بإرسال رسالة إلى الصدر الأعظم قائلا :"...إذا لجأ الباب العالي إليها (الدول الأوروبية) فسيخضع بذلك لمصالح سياسته، تريد هذه الدول أن تبقي تركيا في حالة ضعف دائم ، وأن تعمها الاضطرابات حتى تتمكن في اللحظة المناسبة من اقتسامها بسهولة، ذلك أن هذه الفكرة تراودها منذ سنين طويلة ، وإذا كانت قد تحالفت فيما بينها فذلك لمنع أي إجراء يؤدي إلى تقوية تركيا ليس إلا..."[2].

[1]-حسن الضيفة ، مرجع سابق ، ص173.

[2]-نفسه ، ص174.

المطلب الأول: سياسيا وعسكريا

إن مساعي السلطان العثماني الحثيثة لطلب النجدة من القوى الخارجية، لكبح جماح محمد علي باشا بالاستعانة بروسيا في المرحلة الأولى من الصراع ، والاستعانة ببريطانيا وروسيا مجتمعتين بالإضافة إلى النمسا وبروسيا في المرحلة الثانية من الصراع، عبرت عن حالة الضعف العامة التي وصلت إليها قوة الدولة العثمانية سياسية والعسكرية [1]، حيث بدأ اختلال أمور الدولة في بداية الأمر باختلال نظام الانكشارية وذلك بفقدان الجيش العثماني كل ما كان له من مزايا وتحوله في الفترة الأخيرة إلى آلة فساد وفوضى بوقوعه تحت قيادة فاسدة ، فأصبح عرضة لتنافس رجال الدولة وأمراء الأسر المتنفذة، وأضحى أفراده لا يجتمعون إلا لرفع العصيان والمطالبة بزيادة العلوفات*، أو بطلب عزل وزير وتنصيب أو شنق جماعة من الوزراء، مندفعين وراء ذلك بتسويات أرباب المنافع والأغراض وأبطال الدسائس والمؤامرات فتضاءل ارتباطهم بثكناتهم وصلاحياتهم للحرب والقتال ، وازداد تسلطهم على الناس فتكررت حوادث تعدياتهم على الأموال والأرواح داخل البلاد ، وزاد من خطورة هذا الأمر تفاقم عجز الجيش إذ أصبحت اغلب الحروب التي تخوض غمارها السلطنة كثيرا ما تنتهي بهزائم شنيعة، فأخذت بذلك حدود الدولة العثمانية تتراجع في الجهات المتاحة للدول الأوروبية [2]، ناهيك عن ذلك الصراع الرامي الذي نشب بين المؤسسة العسكرية والسلطة كذلك[3]، واستمر لأزيد من ثلاث قرون ، هذا الصراع لم يضعف الامبراطورية فحسب بل منعها من الفتوحات وجعلها تنحصر داخل حدودها فتحولت من فاتحة البلدان ، إلى مدافعة ضعيفة تخاف سطوة آلتها العسكرية ، واشتد هذا الصراع حين استفحل تدخل الانكشارية في شؤون الحكم والسياسة إلى درجة أن أصبحوا يعزلون الوزراء والسلاطين معا ، ويتمردون في الحروب ، فكثرت بذلك سطوتهم وثوراتهم على السلطة[4].

---

[1]-عبد الحميد محمد أبو صيني، **حالة الصراع العسكري بين الدولة العثمانية وولاية مصر ومواقف الدول الأوروبية منه (1247-1256هـ/1840-1841م)** ، دراسة في وثائق مصر الحكم المصري ، مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية ، السنة السادسة ، العدد 12، جامعة الهاشمية 2016م، ص109.

*العلوفات : هي المرتبات.

[2]-ساطع الحصري ، **البلاد العربية والدولة العثمانية** ، دار العلم للملايين ، بيروت 1960م ، ص ص 47.48.

[3]-عبد العزيز محمد الشناوي ، مرجع سابق، ص 75.

[4]-قيس جواد العزاوي ، **الدولة العثمانية ، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط** ، ط1، مركز دراسات الإسلام والعالم ، الولايات المتحدة الامريكية 1994م ص14.

لقد أغرق هذا الصراع الحلبة السياسية العثمانية في دماء ، حتى أنها لم تعد قادرة على النظر أبعد من دوامة التهديد الداخلية القاتلة ، فانشغل السلاطين والوزراء بدرء التهديد الداخلي ، وابتعدوا و أهملوا التحديات الخارجية ، حتى أن الشغل الشاغل لثمانية سلاطين من أحمد الثالث إلى السلطان محمود الثاني ،انصرفوا إلى إيجاد طرق تجري فيها إصلاحات عسكرية من شأنها إضعاف الانكشارية فارتبكت أحوال الدولة الداخلية آنذاك ارتباكا شديدا ، وصار يتولى أمورها في أحيان كثيرة وزراء جهلة ومتآمرون ، كل همهم كان الحصول على المال والمنصب بأية وسيلة وطريقة[1] .

حيث بدأت اجراءات إصلاح الجيش في الدولة العثمانية أواسط القرن 18م[2] ، فقام السلطان محمود الثاني حركته الإصلاحية وذلك بإحداث سلسلة من التغيرات في القيادة العسكرية والسياسية فكانت هذه بمثابة خطوة تمهيدية لجعل الدول تواكب أوروبا الغربية في التطور والازدهار ، فأسند معظم المناصب الرئيسية في الدولة إلى رجال مخلصين له شخصيا لمساعدته في تنظيم الجيش ، فقاموا بتنظيم الفرق الانكشارية وتحديثها على الأساليب الأوروبية الحديثة ، والجدير بالذكر أن هذا الرجل "محمود الثاني" كان مندفعا لتحقيق إصلاحات عسكرية رآها ضرورية لنهوض الدولة.

مما لاشك فيه بأن الإصلاحات الواسعة والناجحة التي قام بها محمد علي باشا في مصر ، شكلت مثلا يحتذى للسلطان الذي كان يود لو اقتدى بها ، لا سيما النجاحات المتكررة للعساكر المصرية خاصة بعد كشفهم لحالة الضعف والفساد التي كانت عليها القوات الانكشارية ، وتركت انطباعا سيئا لدى الرأي العام صبت في مصلحة إنشاء جيش منظم ومدرب ، ومن هنا بدأ محمود الثاني يعد الخطط لإلغاء الفرق الانكشارية وحاول اقناعهم بقبول إدخال النظم الحديثة في فرقهم حتى تتماشى مع الفرق العسكرية الأخرى للجيش ، لكن الفرق الانكشارية رفضت هذا العرض بشقيه ، وعلى الرغم من موقفهم الرافض فقد قرر السلطان أن يمنحهم فرصة أخرى لحسم موقفهم ، وبعدد المفاوضات والتحايل تمر الجيش الانكشاري على السلطان وأصبح يبحث عن طريقة لعزله ، ولا بد من أن هذا التصرف قد زاد من حدة الموقف، فأضرم الانكشارية النار في القصر الذي احتمى فيه الصدر الأعظم ، فاحترق ومن معه من الجند[3] .

---

[1]-نفسه ، ص 14 .15.

[2]-ساطع الحصري ، **الدولة العثمانية والبلاد العربية** ، دار العلم للملايين ، بيروت 1960م ، ص72.

[3]-محمد سهيل طقوش ، مرجع سابق ، ص ص 327-329.

قاتل السلطان العثماني محمود الثاني الانكشارية حتى القضاء عليهم ، حيث كان هذا الجيش في السابق بمثابة ركيزة وقوة الدولة العثمانية والقوة المحافظة التي تمثل النظام التقليدي في العاصمة بمثابة الخطوة الأولى نحو الاتجاه إلى تنظيم عصري وضروري لآلية الدولة ، قام محمود الثاني بإلغاء طائفة الانكشارية بعد أن أصبحت إحدى عوامل تخلف وتراجع الدولة .

وعند تولي السلطان عبد المجيد الأول الحكم كانت الدولة العثمانية على شفير الانهيار إذ أصبحت بلا جيش وذلك بفعل خسارة الجيوش العثمانية أمام المصريين وتشتيت القوى المسلحة ، وبلا أسطول بفعل انضمام الأسطول العثماني طواعية إلى الأسطول المصري في الإسكندرية[1] ، كل هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الصراع العثماني –المصري قد خلف ظاهرة بوجه خاص حين ظهر ضعف الدولة العثمانية ، حيث قام الأوربيون بزرع بذور الشقاق بهدف التدخل في شؤون الدولة وتفتيت وحدتها ،أو على الأقل إضعافها عسكريا وسياسيا وماليا ، تحت ستار مساعدتها في إخماد الفتن ،وتمكينها من المضي في سياسة الإصلاح[2] ، وهكذا استطاع الأوروبيون من التغلغل داخل الدولة بخططهم وحيلهم ...[3]، فقد أرادت إنجلترا كما سبق الذكر أن تضع مصر بهذه المعاهدة أمام الأمر الواقع ، وأرادت أيضا أن تؤيد المعاهدة بالفعل ، فأخذت قبل امضائها تحريض سكان لبنان على خلع طاعة مصر ، فالثورة التي قامت على الحكم المصري في سوريا 1839م كانت كما نرى من دسائس انجلترا ، حيث قال أحد الدكاترة الذي يعتبر من معاصري تلك الأحداث في هذا الصدد :" دخلت سنة 1839م والأمور في سوريا على روياه بك ، وبما أن دوام الحال من المحال شاء ربك تغييرا في البلاد ،فجاءها جاسوس من قبل الدولة الانجليزية ، ونزل في كسروان وانتحل من المعاذير أنه قدم ليتعلم لغة البلاد ، دخل الرجل الذي سميناه جاسوسا واسمه الحقيقي "وود" وكان ترجمانا لقنصل دولته بالاستانة ،وأظهر في بادئ الأمر ميلا غريبا إلى تعلم اللغة العربية وتغلب على أمياله لدرس أحوال البلاد ونقد الحكومة الحاضرة ، ولكن تظاهره لم يسدل على عيون النقاد وشاحا أعماها عن معرفة غرضه الرئيسي ، وبما ان الدولة الانجليزية تعتبر أكثر الدول الاستعمارية ، وكأنها لاحظت أطماع محمد علي باشا بعد ضم البلاد في أحياء الدول العربية القديمة وارجاع دولة عربية إسلامية هذا شأنها في تنظيم أحوال الرعية حيث قامت على أساس العدل وجارت به الدول المتمدنة.

---

[1]–قصة الإسلام ، **الدولة العثمانية في مرضها الأخير** ، نسخة محفوظة على موقع واي باك مشين.

[2]–عبد العزيز الشناوي ، مرجع سابق ، ص 223.

[3]–محمد سهيل طقوش ، نفسه ، ص370.

رأت انجلترا في محمد علي عزيمة على المقاومة ، فقررت تجريد مصر من عمارتها البحرية لكي لا يستطيع محمد علي امداد قواته في الشام بطريق البحر فيعجزه ذلك عن امدادها برا بطريق الصحراء المقفرة التي تفصل مصر وفلسطين ، فأصدرت أوامرها إلى الكومودور نابييه قبل امضاء المعاهدة بالإقلاع بأسطوله إلى مياه مصر والشام ، وعهدت إليه اجبار محمد علي على تسليم العمارة التركية وكلفته أسر العمارة المصرية أو تدميرها ، وكان بعض السفن الحربية المصرية وقتئذ في مياه بيروت ، فلما علمت فرنسا بهذا النبأ بادرت بإرسال إحدى سفنها إلى بيروت لإبلاغ محمد علي باشا الخبر ، فعادت السفن المصرية من فورها إلى الاسكندرية وجاء الكومودور نابييه إلى بيروت فلم يجدها وظل في عرض البحر يراقب الفرصة السانحة لأخذها .

انتهزت انجلترا فرصة ابرام المعاهدة وأخذت في تنفيذها بالقوة ، فأمرت بضرب الثغور السورية والاشتراك مع الجنود التركية في احتلالها ، لم يكن للدولة العثمانية حيلة سوى تنفيذ أوامر الدول الكبرى فقد أصبحت لاحول ولا قوة لها بسبب طلب المساعدة من هؤلاء الدول لحل الصراع العثماني –المصري والولوج دون علمها لما سيحدث إلى حروب أخرى وتؤدي بها في نهاية المطاف إلى السقوط والتلاشي وتقسيم أملاكها فيما بينهم ، فقد كانت مخططات محمد علي باشا الرامية إلى توسعه والسيطرة على معظم البلدان ، ضربة موجعة للدول العثمانية أما بالنسبة للدول الأوروبية في بادئ الأمر فقد تخوفت من القوى المصرية خاصة وأن محمد علي ظهر بجيش قوي ، لكنها في آخر المطاف استطاعت القضاء على محمد علي باشا وسياسته التوسعية ومحاولة هذه الدول السيطرة على الدولة العثمانية وعلى ممتلكاتها ،

المطلب الثاني: استراتيجيا

أتيح لتركيا السيطرة على جانبي هذا المجرى المائي الحيوي ، حيث عملت على إغلاق هذا المجرى المائي ، بعد أن سيطرت عليه لمدة ثلاثة قرون ، أمام كا السفن فيما عدا السفن التركية والمبحرة في خدمتها .

استطاعت روسيا أن تسيطر على الساحل الشمالي للبحر الأسود ، وبذلك تمكنت من أن تكسر الاحتكار التركي لهذا البحر ، وكانت السفن الروسية من قبل تبحر في البحر الأسود رغما عن السيادة العثمانية ، ولكن فيما بعد ضمنت لنفسها حق الملاحة فيه والمرور في مضيقي البوسفور والدردنيل إلى البحر المتوسط . كان هذا الامتياز الذي حصلت عليه روسيا مقصورا على السفن الصغيرة ، وحتى هذه

السفن كان عليها أن تخضع للأوامر التي تصدرها الحكومة العثمانية ، حيث كانت السلطات العثمانية تقوم في بعض الأحيان بإيقاف السفن وتفتيشها حتى تمنع روسيا من الحصول على السلع الاستراتيجية ، التي قد تفيدها في أي صراع ينشب في المستقبل ، ولم يكن باستطاعة السفن الروسية الهرب من هذه الاجراءات نظرا لضيق البوسفور ولوجود مدفعية ساحلية على شاطئه ، ولم تحل 1800م حتى كان هذا الامتياز المحدود المشروط قد حصلت عليه أيضا القوى التجارية الهامة ، واستفادت كافة الدول الراغبة في الاستفادة من ذلك الامتياز المحدود المشروط .

لقد هيأ الخلاف بين والي مصر محمد علي باشا والسلطان العثماني أو الدولة العثمانية بصفة عامة والذي تطور إلى الصراع العثماني –المصري الأول الذي كان عام(1831-1839م) أما الثاني فقد كان عامة (1839-1841م) ، وهزيمة القوات العثمانية في معركة نصيبين (نزيب) سنة 1839م ، حيث أصبح الطريق سالكا أمام المصريين للتقدم نحو العاصمة العثمانية اسطنبول ، كانت هذه بمثابة فرصة لروسيا لتقديم الدعم للعثمانيين وذلك طبقا لمواد معاهدة هنكار اسكله سي [1]، وفي المقابل لم تكن بريطانيا راضية عن تهيئة هذه الفرصة ، لأنها كانت تريد إنهاء تحكم روسيا في مضيق الدردنيل والحفاظ على مصالحها في البحر الأبيض المتوسط [2]، نظرا لأهمية هذا المضيق الاستراتيجية لتركيا ، فهو يمثل حلقة ربط بين البحر المتوسط في الجنوب [3]، وبالتالي فإن تركيا تتحكم في المضائق التي تربط الدول المطلة على البحر الأسود بخطوط النقل والملاحة وكطريق للمرور بين الشرق والغرب [4] ، وهي بذلك تتحكم في البحر الأسود مما جعلها تمثل محورا استراتيجيا عالميا مهما [5] ، وجدت بريطانيا الفرصة سانحة أمامها بعد انقضاء مدة معاهدة هنكار اسكله سي البالغة ثمان سنوات ، لتدعو إلى اجتماع الدول الأوروبية الكبرى في لندن السابق ذكرهم (روسيا وبريطانيا ، فرنسا ، النمسا ، بروسيا، والدولة العثمانية) وتم عقد اتفاق دولي سنة 1841م قضى بفتح المضائق أمام كل السفن التجارية ، وغلقها أمام السفن الحربية فيما عدا العثمانية منها ،وقاموا بتوقيع معاهدة المضائق كما سبق وتحدثنا والتي تضمنت منع عبور السفن الحربية

[1]-أكمل الدين أحسن أوغلى ، مصدر سابق ، ص 101.

[2]-أحمد نوري النعيمي ، **العلاقات العثمانية الروسية في الصراع والتعاون** ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان 2011م ص47.

[3]-محمد خميس الزوكة ، **جغرافية العالم الإسلامي** ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة 2000م ، ص 22.

[4]-أحمد ناطق ابراهيم العبيدي ، **مضائق البوسفور والدردنيل 1774-1818م** دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، ابن رشد ، جامعة بغداد ، 2003م ص 10.

[5]-جهاد عودة ، **مقدمة في الدراسات الاستراتيجية الشرق أوسطية** ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة 2014م ، ص 535.

الأجنبية لمضيق الدردنيل تحت أي ذريعة على الإطلاق ماعدا السفن المتحالفة مع الدولة العثمانية [1] وبالتالي منعت المعاهدة روسيا من التحكم بمضيقي البوسفور والدردنيل ، وأعطت للدول الأوروبية الأخرى أساسا قانونيا للتدخل بالمضيق[2] وبقيت هذه المعاهدة سارية المفعول حتى بداية الحرب العالمية الأولى[3]، هذا ما زاد الأمر تدهورا على الدولة العثمانية فهذه الاتفاقية سا عدت بشكل واضح وجلي الدول الأوروبية في تحقيق مطامعهم الاستراتيجية ، فقد قيدت هذه المعاهدة الدولة العثمانية ولم يعد لها الحق في التحكم في حرية الملاحة ومرور السفن في المضائق بالنسبة إلى الدول الأخرى [4] ، أجبرت الدولة العثمانية على إغلاق مضيق الدردنيل في وجه جميع الدول عدا تلك الدول ، فأصبح لكل من بريطانيا وروسيا وفرنسا وبروسيا الحق في التحكم في المضائق وحرية التنقل ، واستغلال هذه الحرية في تحقيق مصالحها دون تخوف من الدولة العثمانية فقد أصبح الأسطول العثماني هش والحصون المتواجدة على مضيق الدردنيل تحت إشراف الحلفاء[5] ، فبعد كل المحاعولات الدامية التي سعت إليها الدول الأوروبية منذ السابق كمحاولة بريطانيا لاقتحام مضيق الدردنيل عام 1807م، وفشلها وتعرضها لخسائر كبيرة بعد تحصين العثمانيون المضيق بشكل محكم ، واضطرار بريطانيا للانسحاب في نفس العام 1807م ، أصبح الآن هذا المضيق تحت حكم الدول الكبرى بدون أي رد من الدولة العثمانية فلا تستطيع أن تقاوم تلك الدول المتحالفة ضدها ، وهي من أقحمت نفسها في ذلك المأزق .كان الصراع العثماني – المصري بالنسبة الدولة العثمانية ضربة قاضية، فقد قام محمد علي باشا بجرح كيان الدولة من الداخل وأظهر للقوى الأوروبية مدى عجزها ومقاومتها فقد سيطرت هذه الأخيرة على على أهم المضائق للدولة العثمانية وبالتالي يمنك أن نقول أنها قد سيطرت عليها .

[1]–سعود بن خلف النويميس ، **القانون الدولي العام** مكتبة القانون والإقتصاد ، الرياض 2014م ،ص109.

[2]–ميثاق بيات الضيفي ، **سياسات صنعت الشرقين الأدنى والأوسط** ،لندن 2018م ، ص 148.

[3]–سعود بن خلف النويميس ، مصدر سابق ، ص 109.

[4]–لقاء جمعة عبد الحسن الطائي ، **العلاقات العثمانية الروسية 1667–1923م** ، الع 2 ، مجلة كلية التربية ، الجامعة المستنصرية 2017م ، ص285.

[5]–نفسه ، ص 286.

خاتمة

خاتمة:

تناولت الدراسة معاهدتي لندن الأولى والثانية 1840-1841م وتأثيراتها على الدولة العثمانية ، وهي مرحلة مهمة من تاريخ هذه الدولة وذلك من خلال حديثنا عن المسألة الشرقية والصراع العثماني مع ولاية مصر ، وكذلك التدخلات الخارجية من طرف الدول الأوروبية التي لعبت الدور الابرز في انهائه.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مرحلة مهمة من تاريخ الدولة العثمانية، في النصف الأول من القرن 19م ، عندما أقدم والي مصر على احتلال كامل بلاد الشام ، وأجزاء من آسيا الصغرى ، وسعي السلطان العثماني للتحالف مع الدول الأوروبية لكبح جماحه ، حي توصلت هذه الدراسة إلى أن تدخل الدول الأوروبية لإنهاء هذا الصراع ، لم يحقق نصرا حقيقيا لسيادة الدولة العثمانية على أراضيها ، بل جعلها وولاية مصر رهينتين لقرارات خارجية مفروضة من قبل هذه الدول .

فعلى صعيد الدولة العثمانية قد كشفت الدراسة أنها مرت بمرحلة من الضعف والتراجع و الانحدار في كافة الأصعدة ، وكذلك التمردات والثورات (الحركات التحريرية)، والذي زاد الأمر سوءا انشغال والي مصر محمد علي باشا بفكرة الاستيلاء على بلاد الشام وسعي الدولة العثمانية للتحالف مع الدول الأوروبية لكبح جماح محمد علي باشا واسقاطه، بينما الدول الأوروبية استغلت ذلك الصراع العثماني المصري لكسب مصالحها ، حيث وجدت الطريق أمامها مفتوحا للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، وسعيها للسيطرة على أجزاء الدولة التي عرفت تاريخيا "بالمسألة الشرقية" وبسط نفوذها في المناطق المهمة.

فمن الملاحظ أن التدخلات الخارجية الأوروبية لم يكن هدفها الحفاظ على مصالح الدولة العثمانية أو مصالح مصر ، بل كان لتحقيق أطماعها للسيطرة وبسط نفوذها ، في المناطق المهمة من أراضي الدولة العثمانية ، وخاصة في بلاد الشام وسواحل البحر الأحمر والخليج العربي بما يحقق مصالحها الاقتصادية (السيطرة على طرق التجارة العالمية)من جهة ، والسياسية على صعيد القارة الأوروبية من جهة أخرى .

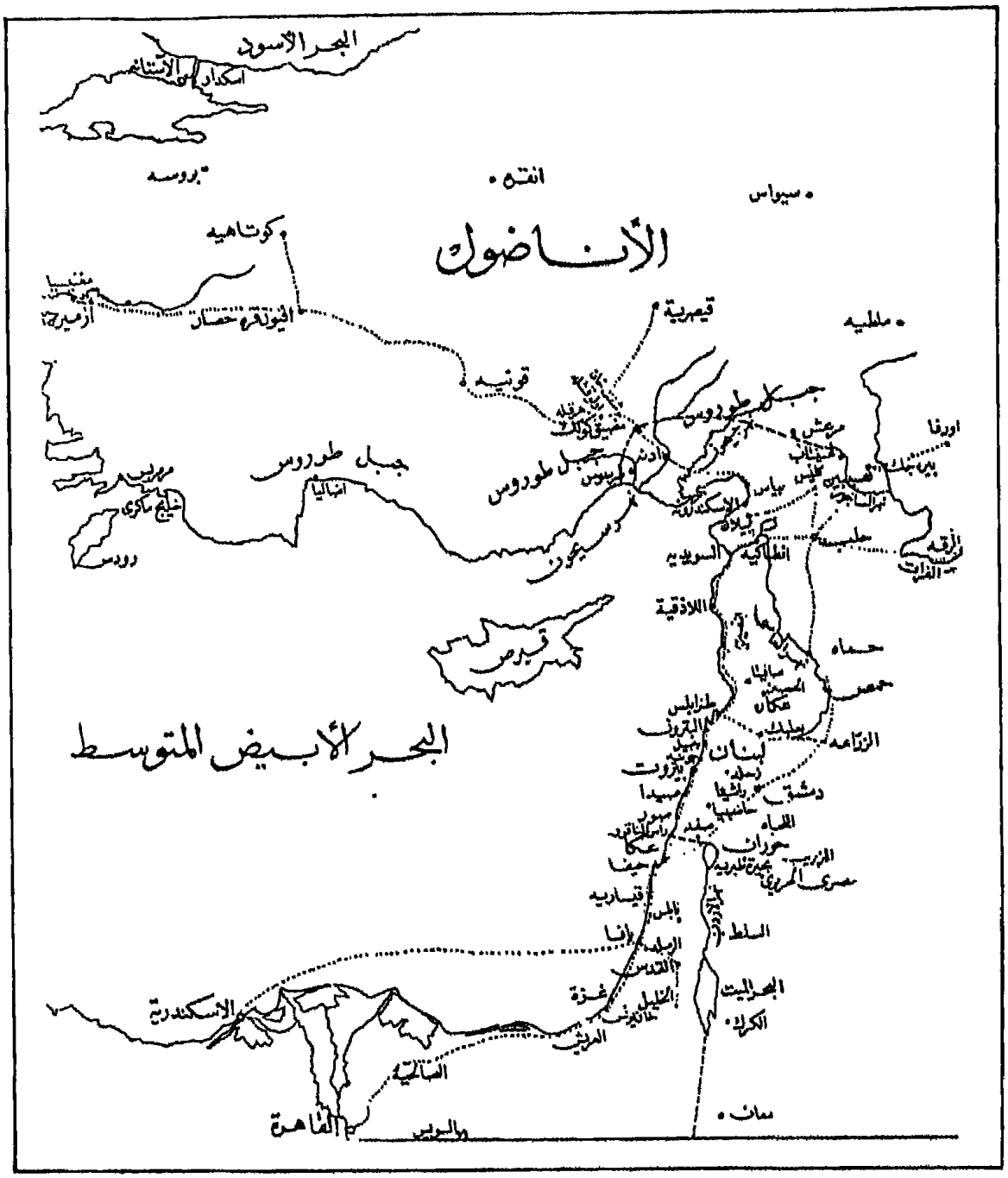
أما ولاية مصر فقد تمكنت الدولة العثمانية بمساعدة الدول الأوروبية من القضاء على طموحات محمد علي باشا –الداعية إلى تأسيس دولة مستقلة عن جسم الدولة العثمانية– وانحصار نفوذه فقط. في حدود ولايته كتابع للسلطان العثماني ، وذلك وفقا لما جاء في معاهدتي لندن الأولى والثانية.

وهكذا فإن قرارات مؤتمر لندن التي انعقدت من أجل تسوية الصراع العثماني –المصري ، رغم أنه أكسب الدولة العثمانية رغبتها في التخلص من محمد علي باشا والقضاء على سياسته التوسعية التي كانت تهدد كيان الدولة وهزيمته إلا أنه لم يحقق السيادة المطلقة التي أرادتها الدولة على اراضيها، زيادة على ذلك جعلت من هاته الأخيرة وولاية مصر رهينة لقرارات خارجية مفروضة من قبل الدول الأوروبية عليها، وأصبحت مربوطة بها.

هذه هي ابرز معالم الصراع العثماني– المصري، والمواقف التي ترتب عنه نتيجة تدخل الأيادي الأجنبية من خلال معاهدتي لندن الأولى والثانية.

ومما سبق نستنشق الطابع الاستعلائي للوالي المصري وجشع الدول الأوروبية التي رأت أنه وجب تقويض المجال الحيوي والاستراتيجي للدولة العثمانية التي استفحل أمرها فوجب ردعها باختلاف الأسباب والآليات ، والتي منها تغذية حركات المعارضة والتحرر .

ملاحق



خريطة الشام والأناضول *

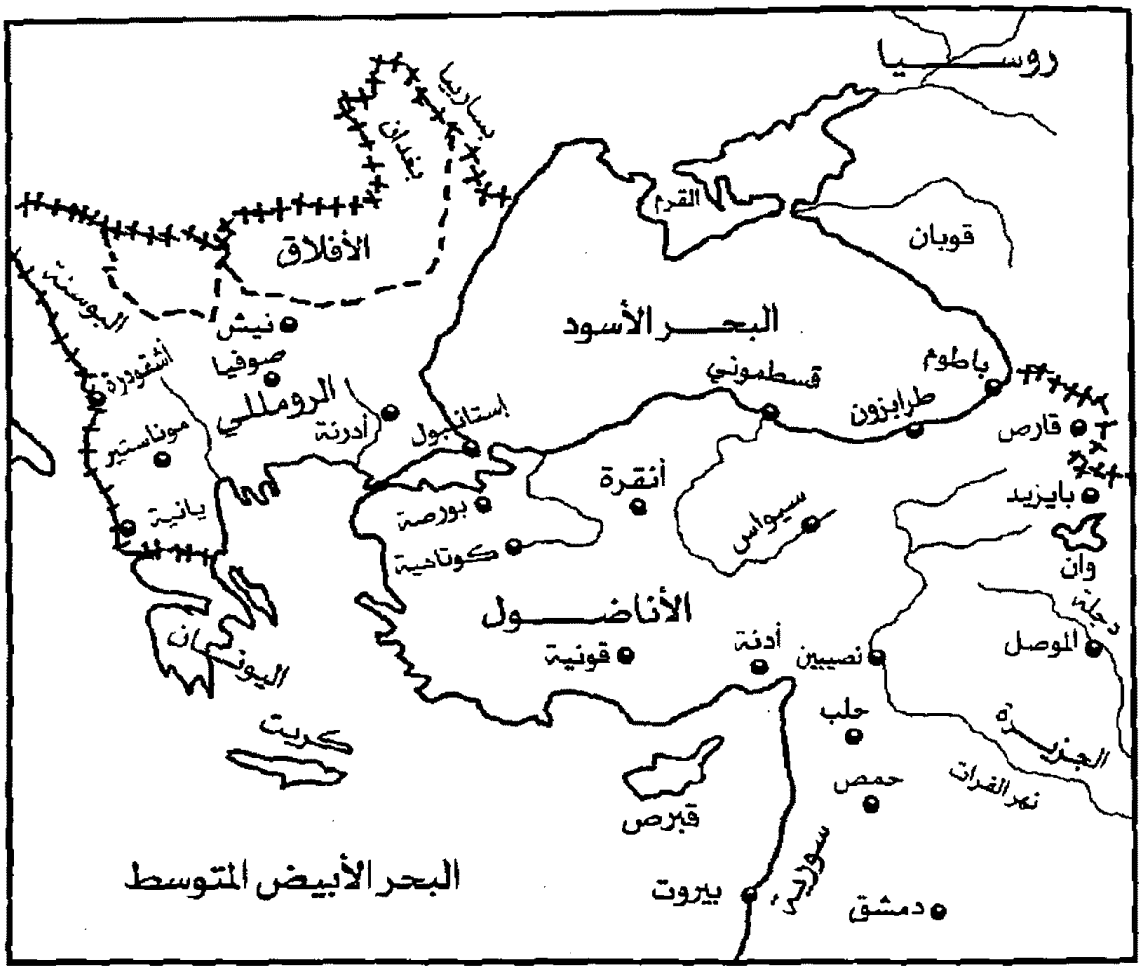
الملحق01: خريطة الحرب في سوريا والأناضول (لطيفة محمد سالم : مرجع سابق ص324.



الملحق 02: خريطة تمثل مصر في عهد محمد علي باشا ،قبل اتفاقية لندن 1840م، من موقع wikipidia.



الملحق 03: خريطة تمثل معركة نصيبين (نزيب) 1839م من موقع wikipidia .



+++ حدود الدولة العثمانية في عهد السلطان محمود الثاني وعبد المجيد وعبد العزيز بموجب معاهدة بخارست ١٨١٢م، ومعاهدة أدرنة ١٨٢٩م، ومعاهدة باريس ١٨٥٦م

الملحق 04: خريطة تمثل حدود الدولة العثمانية في عهد السلطان محود الثاني وعبد المجيد وعبد العزيز.



٦٦ - (أ) محمد علي، والي مصر.

الملحق 05: صورة لمحمد علي باشا والي مصر ، هنري لورنس وآخرون، **الحملة الفرنسية في مصر بونابرت والإسلام** ، تر ، بشير السباعي ، سينا للنشر ، ط1 ، القاهرة 1995م ، ص541.



رشيد باشا

الملحق 06: صورة لرشيد باشا ، من كتاب ، خالد فهمي ، مرجع سابق، ص 394.



ابراهيم باشا

الملحق 07: صورة ابراهيم باشا ابن محمد علي باشا ، من كتاب محمد صبري ، مرجع سابق ، ص 33.



هنري جون تمبل فيكونت بالمرستون

الملحق08: صورة هنري جون تميل فيكونت بالمرستون ، خالد فهمي ، مرجع سابق ، ص 386

5 ـ اتفاق بين بريطانيا والنمسا وبروسيا وروسيا لإقرار السلام في الشرق وُضع في العاصمة البريطانية في 15 تموز 1840 وهو الاتفاق المعروف باسم معاهدة لندن

لما كان جلالة السلطان قد توجه إلى أصحاب الجلالة ملكة بريطانيا العظمى وأيرلندا، وإمبراطور النمسا ملك المجر وبوهيميا، وملك بروسيا، وإمبراطور البلاد الروسية، بطلب العون والمساعدة فيما يعانيه بفعل عداء محمد علي باشا مصر من صعوبات وشدائد تهدد سلامة الإمبراطورية العثمانية واستقلال عرش السلطان.

ولما كان أصحاب الجلالة المذكورين أوفياء للصداقة الخالصة القائمة بينهم وبين السلطان وراغبين رغبة صادقة في السهر على سلامة واستقلال الإمبراطورية العثمانية تأميناً لاستقرار السلام في أوربا، وملزمين بتنفيذ العهد الذي قطعوه على أنفسهم في المذكرة الجماعية التي وجهها ممثلوهم في الأستانة إلى الباب العالي في 27 تموز 1839 وبالحؤول دون سفك الدماء الذي ستسببه مواصلة الأعمال الحربية التي بدأت في سوريا بين باشا مصر ورعايا جلالة السلطان.

فقد قرر أصحاب الجلالة وجلالة السلطان أن يعقدوا فيما بينهم اتفاقاً لتحقيق الأهداف المبينة أعلاه وعيّنوا لوضع هذا الاتفاق مفاوضيهم الآتية أسماؤهم:

عن جلالة ملكة بريطانيا العظمى وأيرلندا: صاحب المقام الجليل اللورد بالمرستون مستشار جلالتها في مجلسها الخاص وحامل وشاح الحمام العالي وعضو البرلمان وأمين الدولة الأول ووزير الخارجية.

الملحق 09: وثيقة تمثل نص معاهدة لندن الأولى 1840م ، من كتاب سليمان الغنام ، مرجع سابق ص ص 189.192.

وعن جلالة إمبراطور النمسا وملك المجر وبوهيميا: البارون فيليب نومن حامل وسام ليوبولد من درجة قومندور وصليب الاستحقاق المدني ووسام البرج والسيف البرتغالي وصليب الجنوب البرازيلي وصليب القديس ستانيسلاس الروسي من الدرجة الثانية، مستشار البلاط والوزير المفوض المطلق الصلاحية لدى صاحبة الجلالة البريطانية.

وعن صاحب الجلالة ملك بروسيا: البارون هنري غليوم فون بيلوفارس النسر الأحمر من الدرجة الأولى وحامل الوشاح الأكبر من وسامي ليوبولد النمساوي ومملكة هانوفر، ووسامي القديس ستانيسلاس من الدرجة الثانية والقديس فلاديمير الروسي من الدرجة الرابعة، وقومندور وسام الصقر السكسوني، ومن أمناء ومستشاري البلاط، والوزير المفوض المطلق الصلاحية لدى صاحبة الجلالة البريطانية.

وعن صاحب الجلالة إمبراطور البلاد الروسية: البارون دي برونوف الحامل وسام القديسة حنة من رتبة فارس درجة أولى، ووسامي القديس ستانيسلاس من الدرجة الأولى والقديس فلاديمير من الدرجة الثالثة، وقومندور وسام القديس اسطفان المجري ووسامي النسر الأحمر ومنظمة مالطة من درجة فارس، ومستشار البلاط والوزير المفوض المطلق الصلاحية لدى صاحبة الجلالة البريطانية.

وعن صاحب المهابة والجلالة والقوة السلطان عبدالمجيد إمبراطور العثمانيين: شكيب أفندي حامل «نيشان الافتخار» من الدرجة الأولى، ومن كبار رجال الديوان الإمبراطوري، والمستشار الفخري لوزارة الخارجية وسفير جلالته لدى صاحبة الجلالة البريطانية.

وبعد أن تبادل المفاوضون أوراق اعتمادهم ووجدوها صحيحة شكلاً تم اتفاقهم وتوقيعهم على المواد التالية:

1 ـ لما كان جلالة السلطان قد اتفق مع أصحاب الجلالة المذكورة على شروط التسوية التي ينوي جلالته أن يتكرم بها على محمد علي وهي

الشروط المبينة تفصيلاً في الوثيقة المستقلة الملحقة بهذا الاتفاق فإن أصحاب الجلالة يتعهدون بتوحيد جهودهم والعمل متفقين لجعل محمد علي يتقيد بنص التسوية وروحها على أن يحتفظ كل منهم بحرية العمل وفاقاً للوسائل المتوافرة له.

2 ـ إذا رفض باشا مصر قبول هذه التسوية التي ستبلغ إليه من قبل السلطان بالتعاون مع أصحاب الجلالة فإن أصحاب الجلالة يتعهدون، حالما يطلب منهم السلطان ذلك بأن يتخذوا التدابير المتفق عليها فيما بينهم لتنفيذ التسوية.

ولما كان السلطان قد دعا أصحاب الجلالة حلفاءه أن ينضموا إليه لقطع المواصلات البحرية بين مصر وسوريا ومنع إرسال الجند والخيل والسلاح والذخائر والمؤن الحربية بمختلف أنواعها من أحد هذين الإقليمين إلى الآخر فإن أصحاب الجلالة يتعهدون بأن يعطوا فوراً الأوامر اللازمة لقادة أساطيلهم في البحر المتوسط لتنفيذ طلب جلالته، ويعدون أيضاً بأن يقدّم قادة أساطيلهم، كل في مدى الوسائل التي بيده، كل المساعدات الممكنة لرعايا السلطان المقيمين على ولائهم وإخلاصهم لجلالته.

3 ـ إذا قام محمد علي، عقب رفضه الانصياع لشروط التسوية المذكورة، بتوجيه جيوشه البرية وقواه البحرية نحو الأستانة فإن أصحاب الجلالة، عند أول طلب يقدم من قبل السلطان إلى ممثليهم في العاصمة العثمانية، يلبون هذا الطلب ويبادرون للدفاع عن عرشه متفقين متعاونين ولصون البسفور والدردنيل وعاصمة السلطنة عن كل اعتداء.

وقد اتفق أصحاب الجلالة على أن القوى التي سيستعملونها لهذا الغرض ستبقى في مواقعها ومراكزها الدفاعية طول المدة التي يريدها السلطان. عندما يرى جلالته أن وجودها لم يعد ضرورياً فإنها ستنسحب معاً ويعود كل منها إلى قواعده في البحر الأسود أو البحر المتوسط.

4 ـ اتفق أصحاب الجلالة اتفاقاً صريحاً على أن التعاون المنصوص عليه في المادة السابقة والذي يضع المضايق والعاصمة العثمانية بصورة مؤقتة تحت حمايتها لصد كل اعتداء يأتي من جانب محمد علي لا يعتبر عند حصوله إلاّ تدبيراً استثنائياً وضع ونفذ بناء على طلب صريح من السلطان لهذا الغرض فقط. ومن المتفق عليه بينهم أيضاً أن هذا التدبير لا يغير ولا ينقض شيئاً من القاعدة القديمة التي وضعها الباب العالي وحرّم دائماً بموجبها دخول الدردنيل والبسفور على جميع الوحدات الحربية الأجنبية. والسلطان يعلن في هذا الاتفاق أنه، إلاّ في الحالة المذكورة سابقاً، عازم عزماً صادقاً على الحفاظ في المستقبل على هذه القاعدة القديمة من سياسته، وعلى عدم السماح لأية سفينة حربية أجنبية بالدخول إلى مضيقي البسفور والدردنيل كما يتعهد أصحاب الجلالة من جهتهم باحترام الإرادة السلطانية وبعدم الشذوذ عن هذا المبدأ الذي قررته.

5 ـ يتم التصديق على هذا الاتفاق وتبادل وثائقه في لندن خلال شهرين أو قبل ذلك إذا أمكن.

6 ـ كتاب وزيري مقدم إلى محمد علي باشا
بتاريخ 21 ذي القعدة سنة 1256 هـ الموافق 13 فبراير سنة 1841م

إن الحضرة السلطانية الفخيمة راضية عن اعتنائكم في تقديم مواجب الخضوع الحقيقية والقيام بفرائض الطاعة لسدتها الملوكية فثبتتكم على ولاية مصر بطريق التوارث وقد أصدرت خطاً شريفاً حاوياً بعض شروط متعلقة بهذا الشأن مرفوقاً بوسام وزيري وطربوش مرصع بالحجارة الكريمة، وكل ذلك يرسله إليكم سعادة وكيل العدلية حالاً السيد مهيب أفندي من قبل جلالة السلطان المعظم. على أن حكمتكم وحسن تدبيركم لا يسمحان لكم قط بأن تتعدوا حدود الخضوع والأمانة اللذين هما ينبوع السعادة في الدارين. أما الباب العالي فله بكم ثقة تامة. ولم تكن ست الشروط المحكى عنها بسبب سوء مقاصد نحو سعادتكم، ولكن الإحسان العظيم الذي منحتم بتوليتكم مصر بطريقة التوارث كان لا بدَّ منه من اقتراح بعض شروط يتقيد بها، وما المقصود من اقتراحها سوى منع المنازعات التي ربما تحدث في مستقبل مجهول غير معلوم وضمان سعادة أهالي مصر، فلم يبقَ بعد ذلك سبباً لشكوك الباب العالي وقلق سعادتكم، لا عمّا خصكم شخصياً ولا عمّا كان مختصاً بعائلتكم لأن أنواع الخلاف التي دامت زمناً طويلاً زالت اليوم والحمد لله بتمامه، ولا ريب عندي بأن ما فطرتم عليه من الحكمة يجعلكم أن تقدروا إحسانات الحضرة الفخيمة السلطانية نحوكم حق قدرها، فتبذلون قصارى جهدكم في سبيل معرفة هذا الجميل بحيث مع مشيئة الرحمن لا نكون جميعاً إلاَّ جسداً واحداً فلا يقسمنا من بعضنا شيء، ونشتغل أجلنا في ظل ظليل الحضرة السلطانية في خدمة الدين والسلطنة السنية والوطن والأمة، وأهنئ نفسي بذلك أنا وجميع وزراء الباب العالي تهنئة صادقة.

قائمة المصادر المراجع

القرآن الكريم

أ/المصادر:

1/أبو الفضل محمد عبد الفتاح ، **الصحوة المصرية في عهد محمد علي** ، المجلس الأعلى للثقافة، دون بلد 1998م.

2/أزتونا يلماز ، **تاريخ الدولة العثمانية** ، ترجمة عدنان محمد سلمان مراجعة محمود الأنصاري، مجلد1، منشورات مؤسسة الفصيل للتمويل ، اسطنبول ، 1988م.

3/أوغلى أكمل الدين إحسان ، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة** ،تر ، صالح سعداوي ، مج 1، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية ، اسطنبول 1999م.

4/الأيوبي الياس ، **محمد علي سيرته وأعماله وآثاره** ، إدارة الهلال ، مصر 1923م.

5/الرافعي عبد الرحمن ، **عصر محمد علي** ، الطبعة5، دار المعارف ، القاهرة 1989م .

6/كرد علي محمد، **خطط الشام** ،الجزء3 ، الطبعة3 ،مكتبة النوري ، دمشق 1983م.

7/مجهول المصدر ، **مذكرات تاريخية عن حملة ابراهيم باشا على سوريا** ، تحقيق وتقديم ،أحمد غسان سبانوا ، دار قتيبة للنشر والتوزيع ، دمشق، دون تاريخ .

ب/ المراجع :

1/الاسكندري عمر ، حسن سليم ، **تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقف الحاضر** ، مكتبة مدبولي ، القاهرة 1996م.

2/أمين أحمد ، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث** ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان 1979م.

3/بدري محمد عبد الستار، **المواجهة الأوروبية المصرية في عهد محمد علي**، الطبعة1، دار الشروق، القاهرة 1422هـ -2001م .

4/بركات داود ، **البطل الفاتح ابراهيم وفتحه الشام** ، دار مطبعة الرحمانية ، مصر ، دون تاريخ .
5/البعليكي منير ، **معجم أعلام المورد** ، الطبعة1 ، دار العلم للملايين ، بيروت 1992م .

6/الجمل شوقي عطا الله وعبد الله عبد الرزاق ابراهيم ، **تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر**، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة 1997م .

7/الجميعي عبد المنعم ابراهيم الدسوقي ،**وثائق ونصوص في تاريخ الدولة العلية العثمانية وتاريخ مصر العثمانية**، دون تاريخ، دون بلد.

8/الجميل سيار ، **تكوين العرب الحديث** ، دار الشروق ، عمان ، الأردن 1997م

9/حجار جوزيف ، **أوروبا ومصير الشرق العربي حرب الاستعمار علي محمد علي والنهضة العربية**، ترجمة بطرس الحلاق وماجد نعمة ، بيروت لبنان 1976م .

10/الحصري ساطع ، **البلاد العربية والدولة العثمانية** ، دار العلم للملايين ، بيروت 1960م .

11/حميد محمد شاكر ، **رد الفعل البريطاني تجاه محاولات التدخل الروسي في الثورة اليونانية 1821–1889م** ، مجلة آداب البصرة ، العدد45 ، 2008م .

12/خانكي جميل ،**الذكرى المئوية لتثبيت محمد علي باشا وأسرته على عرش مصر** ، المطبعة العصرية، مصر، دون تاريخ .

13/الديمي نشأت ، **محمد علي باشا بدايات قاسية ومجد عظيم** ، دار الجمهورية ، مصر 2009م.

14/رستم أسد ، **الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي باشا** ، مجلد 5، بيروت 1933م. الغنام سليمان ، **سياسة محمد علي التوسعية في الجزيرة العربية** ، السودان واليونان وسوريا 1811–1840م ، قراءة جديدة ، الطبعة1 ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب 2004م.

15/الروقي عايض بن حزام ، **حروب محمد علي في الشام وأثرها في شبه الجزيرة العربية 1247–1255هـ/1831–1839م** ،جامعة أم القرى ، مكة المكرمة 1996م.

16/رونفان بير ، **تاريخ العلاقات الدولية 1515–1914م** ، تعريب جلال يحي ، الطبعة2 ، دار المعارف ، مصر ، 1971م

17/الزوكة محمد خميس ، **جغرافية العالم الإسلامي** ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة 2000م .

18/سالم لطيفة محمد، **الحكم المصري في الشام 1831–1841م**، القاهرة 1990م.

19/سلمان عبد العزيز نوار ، **تاريخ الشعوب الإسلامية** ،دار النهضة العربية ، بيروت 1973م.

20/شكري محمد فؤاد ، **الصراع بين البرجوازية والإقطاع 1789–1848م** ، مؤسسة هنداوي للتعليم الثقافي ، مجلد 2 ، القاهرة2015م.

21/الشناوي عبد العزيز ، **الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها** ، الجزء1 ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، 1980م .

22/صبري محمد ، **تاريخ مصر الحديث من محمد علي إلى اليوم** ،الطبعة1، مكتبة دار الكتب المصرية ، مصر 1926م .

23/الصلابي محمد علي ، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط** ، بيروت 2006م.

24الضيفة حسن ، **دولة محمد علي والغرب الاستحواذ والاستقلال** ،الطبعة1 ، المركز الثقافي العربي، بيروت 2002م .

25/الضيفي ميثاق بيات ، **سياسات صنعت الشرقين الأدنى والأوسط** ، لندن 2018م

26/طربين أحمد ، **تاريخ المشرق العربي المعاصر** ، المطبعة الجديدة ، دمشق 1986م.

27/طقوش محمد سهيل، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**، الطبعة3، دار النفائس، بيروت لبنان 2013م.

28/عبد الرحيم عبد الرحمن ، **الدولة السعودية الأولى 1754–1888م** ، ط3 ، القاهرة 1979م.

29/عبد الكريم رافق ، **العرب والعثمانيون (1516–1922م)**، مكتبة دمشق للنشر ، سوريا ،

30/العزاوي قيس جواد ، **الدولة العثمانية ، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط** ،ط1، مركز دراسات الاسلام والعالم ، تامبا ، فلوريدا ، الولايات المتحدة الأمريكية 1994م .

31/عمر عبد العزيز عمر ، **تاريخ مصر الحديث والمعاصر 1571–1922م** ، دار المعرفة الجامعية، د ب 2000م .

32/عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ المشرق العربي الحديث والمعاصر (1516–1922م)**، دار النهضة العربية.

33/عودة جهاد ، **مقدمة في دراسات الاستراتيجية الشرق أوسطية** ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة 2014م.

34/عيسى ابراهيم شحاتة ، **كتاب الأسود للاستعمار البريطاني في مصر** ، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة 2018م .

35/الغربي الغالي، **دراسات تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288–1916م**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007م.

36/الغنام سليمان، **سياسة محمد علي التوسعيةفي الجزيرة العربية، السودان واليونان وسوريا 1811–1840م**، قراءة جديدة ، الطبعة 1، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب 2004م

37/فرج السيد ، **حروب محمد علي** ، مكتبة التوكل بالمحامين ، دون بلد ،1999م.

38/فهمي خالد ، **كل الرجال الباشا محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة** ، ترجمة، شريف يونس، الطبعة1، دار الشروق ، القاهرة ، 2001م.

39/المحامي فريد بك ، **تاريخ الدولة العلية العثمانية** ، دار الجيل ، بيروت ، دون تاريخ.

40/محمد حسين عبد الغفار ، **بناء الدولة الحديثة في مصر** ، دار المعارف ، القاهرة 1980م

41/محمود حجر جمال ، القوى الكبرى والشرق الأوسط في القرنين 19-20م ، تقديم ، عمر عبد العزيز عمر ، الطبعة1، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة 1989م.

42/مصطفى أحمد عبد الرحيم ،**علاقات مصر بتركيا في عهد الخديوي اسماعيل 1869-1879م**، دار المعارف ، الاسكندرية ، مصر1967م .

43/هنري لورنس وآخرون، **الحملة الفرنسية في مصر بونابرت والإسلام** ، ترجمة، بشير السباعي ، سينا للنشر ، الطبعة1 ، القاهرة 1995م ،

44/النريميس سعود بن خلف ، **القانون الدولي العام** ، مكتبة القانون والاقتصاد ، الرياض 2014م.

45/النعيمي أحمد نوري ، **العلاقات التركية الروسية في الصراع والتعاون** ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان 2011م.

46/ياسين نمير طه ، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر** ، دار الفكر ، عمان ، الأردن ، دون تاريخ.

47/يانج جورج ، شكري علي أحمد ،**تاريخ مصر من عصر المماليك إلى نهاية حكم اسماعيل** ، تعريف علي أحمد شكري ، الطبعة2، دار مكتبة دبولي ، مصر 1996م.

ج/المقالات :

1/العربيات غالب عبد أحمد وشنيكات خالد حامد طاهر ، **الموقف الروسي من التدخل المصري في بلاد الشام (1831-1841م)** قراءة جديدة في التدخل الدولي، مجلة الدراسات التاريخية ، العدد117-118، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، 2012 م .

2/علي بلال هدى ، **الصراع العثماني المصري على بلاد الشام والموقف الدولي منه1830-1841م**، مجلة الأبحاث كلية التربية أساسية، مجلد 10 ، العدد3 ، جامعة الموصل،2011 م .

د/المعاجم :

1/صابان سهيل ، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية** ، ترجمة عبد الرزاق حسين بركات، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض 2000م.

2/مجيب المصري حسن، **معجم الدولة العثمانية**، الطبعة1 ، الدار الثقافية للنشر القاهرة ، 1425هـ/2004م .

هـ/الرسائل والمذكرات:

1/ابراهيم الديلمي إياد تركمان، **اللورد هينري جون تميل بالمرستون ودوره في السياسة الخارجية البريطانية 1830–1865م**، مذكرة لنيل درجة الدكتوراه ، تحت إشراف لطفي جعفر فرج ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجامعة المستنصرية ، 2012م .

2/ابراهيم العبيدي أحمد ناطق ، **مضائق البوسفور والدردنيل 1774–1818م** ، دراسة تاريخية ، رسالة الماجستير (غير منشورة) كلية التربية لابن رشد ، جامعة بغداد 2003م.

3/حسناوي خديجة، زوليخة صفية ، **المواجهة الأوروبية المصرية في عهد محمد علي باشا 1220–1265هـ/1805–1849م** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر ، تحت إشراف ، نادية طرشون ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم العلوم الإنسانية ، جامعة المدية ، 2015-2016م .

4/سيفون فايزة ، فقير هاجر ، **سياسة بريطانيا اتجاه الدولة العثمانية خلال القرنين 18–19م** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر ، تحت إشراف بن شيخ حكيم ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،قسم العلوم الإنسانية ، جامعة المدية ، 2014-2015م .

5/صالح محمد سامي، **الصراع البريطاني الفرنسي على مشروع قناة السويس 1854–1869م**، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب 2006م.

و/المجلات و الموسوعات :

1/أبو صيني عبد الحميد محمد ، **حالة الصراع العسكري بين الدولة العثمانية وولاية مصر ومواقف الدول الأوروبية منه 1247-1256هـ/1830-1841م**، دراسة في وثائق مصر الحكم المصري مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية ، السنة السادسة ، العدد 12، جامعة الهاشمية 1438هـ.

2/عبد الحسن الطائي لقاء جمعة ، **العلاقات العثمانية الروسية 1667-1923م** ، العدد 2 ، مجلة كلية التربية ، الجامعة المستنصرية 2017م

3/العفيفي عبد الحكيم ، موسوعة 1000 حدث إسلامي ، الطبعة ، بيروت ، 1996م .

4/الكيالي عبد الوهاب ، **موسوعة السياسة** ،الجزء1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، دون بلد، 1985م .

5/مولا علي ، **الموسوعة العربية الميسرة** ، مجلد3 ، الطبعة1 ، المكتبة العصرية ، بيروت ، دون تاريخ.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

شكر وتقدير

إهداء

قائمة المختصرات

مقدمة.....أ–و

مدخل تمهيدي : الأوضاع العامة للدولة العثمانية مطلع القرن 19م.....8–14

أ/الحركة الوهابية1811–1816م.....8–9

ب/الثورة اليونانية 1821م.....9–10

ج/موقعة نافارين 1827م.....11–12

د/الحرب مع روسيا 1827–1829م.....13–14

المبحث الأول: المسألة المصرية 1831–1839م.....16–30

المطلب الأول: الحملة المصرية على بلاد الشام 1831–1833م..... 16–17

المطلب الثاني: مواقف الدول الأوروبية من التدخل المصري..... 18–24

المطلب الثالث: الصراع الأوروبي المصري.....25–30

1/حرب الشام الثانية1839م.....25–26

2/معركة نصيبين جوان 1839م.....26–28

3/موقف الدول الأوروبية من الحرب..... 28–30

المبحث الثاني: التسوية المصرية وانسحاب محمد علي باشا 32–52

المطلب الأول: معاهدة لندن الأولى 1840م.....32-36

1/عقد معاهدة لندن الأولى 1840م.....36-37

2/شروط عقد المعاهدة "بنودها".....36-38

3/نتائج المعاهدة.....39-40

المطلب الثاني: معاهدة لندن الثانية 1841م.....40-41

1/فشل مخططات محمد علي باشا ومواجهته مع الدول الأوروبية.....41-45

أ/انسحاب محمد علي وجيشه.....42-43

ب/الفرمان السلطاني 1841/02/13م.....43-45

2/عقد معاهدة لندن الثانية1841م.....45-46

أ/شروط معاهدة لندن الثانية.....46-47

ب/نتائج المعاهدة.....47-48

المطلب الثالث: تأثير المعاهدتين على مصر.....48-52

1/مركز مصر الدولي بعد معاهدة لندن 48-49

2/التدخلات الأجنبية في مصر.....49-50

3/أواخر حكم محمد علي باشا 51-52

المبحث الثالث: تأثيرات المعاهدتين على الدولة العثمانية.....53-60

المطلب الأول: سياسيا وعسكريا 54-58

المطلب الثاني: استراتيجيا 58-60

الخاتمة.....**62–63**

الملاحق.....**65–78**

قائمة المصادر والمراجع.....**80–86**

فهرس الموضوعات.....**87–89**